



جامعة آل البيت
كلية ادارة المال والاعمال
قسم المحاسبة

أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني
الأردني

**"The Impact of Using Electronic Auditing on The Field Work
Performance of The Jordanian Certified Public Accountant"**

إعداد
عبدالرزاق عوفي جبر

إشراف
الدكتور سيف عبيد الشبيل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
تخصص المحاسبة

نيسان/ ٢٠١٥

تفويض

أنا، عبدالرزاق عوفي جبر ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً
للمكتبات أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٥ / /

قرار الالتزام

الرقم الجامعي

أنى الطالب : عبدالرزاق عوفي جبر

١٣٢٠٥٠٤٠٠١

الكلية : إدارة المال والأعمال

التخصص : محاسبة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: / / ٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني"

"The Impact of Using Electronic Auditing on The Field Work Performance of The Jordanian Certified Public Accountant"

وأجيزت بتاريخ 2015/4/28م

مشرفاً ورئيساً
.....

عضواً داخلياً
.....

عضواً داخلياً
.....

عضواً خارجياً
.....

أعضاء لجنة المناقشة
الدكتور: سيف عبيد الشيبيل
(التخصص: تدقيق حسابات)

الأستاذ الدكتور: جمال عادل الشرايري
(التخصص: محاسبة تكاليف)

الدكتور: عبدالرحمن خالد الدلايخ
(التخصص: نظم معلومات محاسبية)

الدكتور: طارق حماد المبيضين
(التخصص: تدقيق حسابات)

الإهداء

إلى الجبل الشامخ التي تكسرت أمامه كل الصعاب

وطني الغالي

إلى من علمني الصبر والكفاحوالذي العزيز

إلى بئر الحب والحنان والتفاني والإخلاص ام الحنونة

إلى أخي الشهيد اسكنه الله فسيح جناته..... والى شهداء العراق

أجمعين

إلى أخوتيعصبتي وسندي في الحياة.

إلى من شد أزرني في الأيام الصعاب وأثارت همتي زوجتي الحبيبة

إلى عيناى التي أرى بهماأولادي (ياسين و سجاد)

إلى جميع أصدقائي

اهدي ثمرة هذا البحث

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين لما وفق وانعم واصل واسلم على النبي الكريم محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى اله وصحبه وسلم.

يسعدني ويشرفني إن أتقدم بخالص شكري وعميق امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور سيف الشيبيل على تفضله بقبول الأشراف على إعداد واتمام رسالتي ، وهذا عرفاناً ووفاءً لجهوده القيمة وتوجيهاته التي أباها بأخلاق نبيلة ومتابعة علمية رصينة التي كان لها الأثر الكبير في انجاز الرسالة بهذه الصيغة على الرغم من عبء مسؤولياته جزاه الله عني خير الجزاء .

كما ويقتضي واجب العرفان أن أتقدم بالشكر إلى جامعتي جامعة آل البيت و إلى كليتي كلية إدارة المال والأعمال و أساتذتي في قسم المحاسبة جميعاً بلا استثناء.

وأتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى السادة لجنة المناقشة لتفضلهم الكريم بالموافقة على قبول مناقشة الرسالة .

كل من الدكتور سيف عبيد الشيبيل والاساتاذ الدكتور جمال عادل الشررايري والدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح والدكتور طارق حماد المبيضين

كما أتقدم بالشكر إلى الاساتذه المحكمين لما أبدوه من المساعدة والمشورة بشأن هذه الرسالة. وأتقدم بشكري وعظيم امتناني إلى جميع زملائي وزميلاتي في فترة الدراسة وكل من قدم لي العون خلال فترة الدراسة، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم ومد يد العون أو قدم مساعدة لإظهار هذا البحث في صورته النهائية ومن الله التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

Contents

ل	ملخص
م	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	١-١ المقدمة
٢	٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها
٣	٣-١ أهداف الدراسة
٣	٤-١ أهمية الدراسة
٤	٥-١ فرضيات الدراسة
٤	٦-١ مخطط متغيرات الدراسة
٦	٧-١ مصطلحات الدراسة
٧	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٨	١-٢-١ تمهيد
٨	١-٢-٢ مفهوم التدقيق الإلكتروني
٩	١-٢-٣ أهداف التدقيق الإلكتروني
١٠	١-٢-٤ عيوب استخدام الحاسب في نظام المعلومات المحاسبية
١٠	أولاً: اختفاء السجلات المادية
١١	ثانياً: عدم وجود سند جيد للتدقيق
١١	ثالثاً: سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسب
١١	رابعاً: فيروسات الحاسب
١١	١-٢-٥ أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على إجراءات التدقيق
١٢	أولاً:- مرحلة الفحص
١٢	ثانياً: مرحلة اختبارات مدى الالتزام
١٢	ثالثاً: مرحلة اختبارات الجوهرية
١٣	١-٢-٦ تأثير استخدام الحاسبات الإلكترونية على عناصر النظام المحاسبي
١٣	أولاً:- المستندات والدورة المستندية:
١٣	ثانياً: الدفاتر والسجلات:
١٣	ثالثاً: القوائم والتقارير:
١٣	رابعاً- دليل الحسابات:
١٤	١-٢-٧ طرق التدقيق الإلكتروني
١٤	أولاً: التدقيق المخطط
١٤	ثانياً:- التدقيق الفجائي
١٥	١-٢-٨ مداخل التدقيق في ظل الأنظمة الإلكترونية لمعالجة البيانات
١٥	١-٢-٨-١ التدقيق حول الحاسوب:
١٦	١-٢-٨-٢ التدقيق خلال الحاسوب:
١٧	أولاً- المحاكاة المتوازية
١٨	ثانياً: البيانات الاختبارية
١٩	ثالثاً: المعالجة المتزامنة
٢٠	رابعاً: فحص تعليمات البرامج
٢٠	خامساً:- تتبع المسارات
٢٠	١-٢-٨-٣ التدقيق بمساعدة الحاسوب

٢١	أولاً: برامج التدقيق الخاصة.....
٢١	ثانياً: برامج التدقيق العامة.....
٢٢	المبحث الثاني المحاسب القانوني وأداء العمل الميداني.....
٢٣	١-٢-٢ تمهيد.....
٢٣	٢-٢-٢ من هو المحاسب القانوني.....
٢٤	٣-٢-٢ مهام ومسئوليات المحاسب القانوني.....
٢٥	٤-٢-٢ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها.....
٢٥	٥-٢-٢ المجموعة الأولى: المعايير العامة (الشخصية).....
٢٧	٦-٢-٢ المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني.....
٢٧	١-٦-٢-٢ تخطيط التدقيق والإشراف على المساعدين:.....
٣٠	١-٦-٢-٢ مكونات وعناصر عملية التخطيط.....
٣٠	٧-٢-٢ تقييم نظام الرقابة الداخلية:.....
٣١	١-٧-٢-٢ الرقابة الداخلية.....
٣٢	٢-٧-٢-٢ أهداف الرقابة الداخلية.....
٣٢	٣-٧-٢-٢ مقومات الرقابة الداخلية الفعالة في ظل التشغيل الالكتروني.....
٣٣	أولاً: أساليب الرقابة العامة :.....
٣٣	ثانياً : الرقابة على التطبيق.....
٣٤	٤-٧-٢-٢ خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.....
٣٦	٦-٧-٢-٢ أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية.....
٣٨	٨-٢-٢ الحصول على أدلة الإثبات كافية ومناسبة.....
٣٨	١-٨-٢-٢ أدلة الإثبات.....
٣٨	٢-٨-٢-٢ دليل الإثبات الالكتروني:.....
٣٩	٣-٨-٢-٢ جمع وتقييم الأدلة.....
٤٠	٤-٨-٢-٢ اثر التشغيل الالكتروني على أدلة الإثبات.....
٤١	٥-٨-٢-٢ خصائص أدلة الإثبات.....
٤٣	٩-٢-٢ المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير.....
٤٤	١٠-٢-٢ مهنة التدقيق في الأردن.....
٤٦	١-١٠-٢-٢ مزايا المحاسب القانوني.....
٤٦	٢-١٠-٢-٢ حقوق المدقق وواجباته.....
٤٧	أولاً: حقوق المدقق.....
٤٧	ثانياً: واجبات المدقق.....
٤٩	المبحث الثالث الدراسات السابقة.....
٥٠	١-٣-٢ الدراسات باللغة العربية.....
٥٦	٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانكليزية.....
٥٨	٣-٣-٢ مايميز الدراسة الحالية.....
٥٩	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات.....
٦٠	١-٣ منهجية الدراسة :.....
٦٠	٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة.....
٦٢	٤-٣ صدق الأداة وثباتها :.....
٦٣	٥-٣ أساليب جمع البيانات.....
٦٣	٦-٣ المعالجة الإحصائية.....
٦٦	الفصل الرابع تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات.....
٦٧	مقدمة:.....

٦٨	عرض نتائج الدراسة
٧٣	اختبار الفرضيات
٧٦	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٧٧	١-٥ النتائج
٧٨	٢-٥ التوصيات
٧٩	قائمة المراجع
٨٠	أولاً: المراجع باللغة العربية
٨٧	ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية
٨٩	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
٦٠	العينة ودرجة الاستجابة الفعلية	١
٦٢	معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) والتجزئة النصفية	٢
٦٤	معامل الارتباط	٣
٦٦	تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	٤
٦٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى	٥
٧٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية	٦
٧١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة	٧
٧٢	اختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى	٨
٧٣	اختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية	٩
٧٤	اختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة	١٠

قائمة الاشكال

الصفحة	المحتوى	الشكل
٥	نموذج الدراسة	١
١٧	المحاكاة المتوازية	٢
١٩	البيانات الاختبارية	٣

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
٩٠	أداة الدراسة بصورتها النهائية	١
٩٤	قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة	٢
٩٥	تسهيل مهمة	٣

ملخص

أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني

إعداد

عبدالرزاق عوفي جبر

إشراف

الدكتور سيف عبيد الشبيل

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني، حيث ركزت الدراسة على بيان أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على كل من التخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين والإشراف عليهم وعلى فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعلى أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانته وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (١٠٤) محاسب قانوني حيث كانت الاستبيانات المستردة (٨٤) استبانته في حين بلغت الاستبيانات الصالحة للتحليل (٧٥) استبانته إي ما يعادل (٨٩%)، إذ تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف فقرات محاور الدراسة، كما تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر لأستخدام التدقيق الإلكتروني على التخطيط لعملية التدقيق وعلى اختيار المساعدين والإشراف عليهم، وعلى عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعلى أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها .

وعلى ضوء النتائج التي توصل إليها فقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها:

ضرورة استخدام التدقيق الإلكتروني من قبل باقي مكاتب التدقيق لما له من مميزات وخصائص مهمة في رفع كفاءة عمل مكاتب التدقيق، وتوجيه المحاسبين القانونيين بضرورة استخدام التدقيق الإلكتروني في جمع المعلومات الخاصة عن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة قيد التدقيق لما يحقق لهم الدقة في الحكم على مدى الاعتماد على النظام .

الكلمات المفتاحية: (التدقيق الإلكتروني، المحاسب القانوني الأردني، تخطيط عملية التدقيق، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات).

"The Impact of Using Electronic Auditing on The Field Work Performance of The Jordanian Certified Public Accountant"

By

Abdul- Razaq oafi Jabur

Supervised

Dr.Saif obeid Al-Shbiel

Abstract

The study aims at recognizing the impact of using electronic auditing on the field work performance of the Jordanian Certified public Accountant. It shows the impact of using electronic audit on the planning for audit process , choosing assistants and supervision them . It also shows the effect of electronic audit on the examination and evaluation of internal control system and proof evidence in terms of efficiencies and time obtain .To achieve the objects of the study, a questionnaire was designed and distributed to the sample of the study that includes a total of ١٠٤ financial auditors A total of eighty four (٨٤) were returned,.A total of seventy five (٧٥) were analyzable making percent response rate (٨٩%) , statistical methods were used within the statistical package for the social sciences (SPSS) in order to describe the whole axes of the study .also (One Sample T-Test) was used to examine the study hypotheses .

The findings that have been reached are:

There is an effect of using electronic audit on the planning for audit process , choosing assistants and supervision them . on the examination and evaluation of internal control system on the proof evidence in terms of efficiencies and time obtain.

Based on these findings the researcher recommends sets of Recommendations the most important ones are:

The need to use the electronic audit by the rest of the audit firms because of its features and characteristics important in raising the efficiency of the work of audit firms, and directing Chartered Accountants need to use electronic audit in collecting information on the internal control system applied in the

facility under audit to bring them the precision to judge the extent of reliance
on the system

Keywords: Electronic audit , External Auditor , Audit planning process,
Internal Control, Evidence.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ١-١ المقدمة
- ٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها
- ٣-١ أهداف الدراسة
- ٤-١ أهمية الدراسة
- ٥-١ فرضيات الدراسة
- ٦-١ مخطط متغيرات الدراسة
- ٧-١ مصطلحات الدراسة

١-١ المقدمة

تعد التكنولوجيا من تقنيات العصر الحديث لاسيما في مجال المحاسبة والتدقيق ،حيث يعتبر الحاسوب من ابرز هذه التقنيات ، حيث ساهم في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية والتي بدورها ألقت ضلالها على علم المحاسبة والتدقيق،حيث تأثرت المحاسبة بهذا التطور وبشكل ملحوظ من خلال البرمجيات المتخصصة بمعالجة البيانات المحاسبية الكترونياً ،حيث تعتبر هذا التقنيات نقلة نوعية في مهنة المحاسبة والتدقيق ، ولذلك فإن مهنة تدقيق الحسابات تواجه تحديات كبرى لمواكبة التطورات التي طرأت على الأنظمة، ونتيجة لذلك التطور ظهرت ما يسمى تدقيق الأنظمة المحوسبة (التدقيق الإلكتروني) ، حيث قامت الجهات ذات العلاقة بإصدار المعايير المهنية الخاصة التي تتعلق بالتدقيق الإلكتروني والتي من شأنها إن ترشد المحاسب القانونيين في هذا المجال ، ومن هنا برز دور المحاسب القانوني في كيفية التعامل مع هكذا تكنولوجيا تستخدم الحاسوب في عملها واثرتك التكنولوجيا على العمل الميداني الذي يمارسه المحاسب القانوني عند تدقيق للبيانات المالية للمنشأة ،لذلك فان الاعتماد على استخدام التدقيق الإلكتروني أصبح له دور مهم وفعال بالنسبة للمدققين وذلك من خلال التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تحقق المحاسب القانوني مستوى من الدقة والكفاءة في إبداء الرأي الفني الذي سيصدره في تقريره النهائي والذي تعتمد عليه الجهات الخارجية ذات العلاقة في اتخاذ قراراتها ، إضافة إلى اختصار الوقت والجهد .

٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في طبيعة العمل الميداني الذي يمارسه المحاسب القانوني عند تدقيقه للبيانات المالية للمنشأة تدقيقاً الكترونياً ،وما يصاحبه من تغير في التخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين والإشراف عليهم وعلى عملية فحص وتقييم لنظام الرقابة الداخلية، وكذلك إلى كفاية ووقت أدلة التدقيق التي يسعى المحاسب القانوني إلى جمعها وفحصها والتحقق منها ،وذلك بهدف إصدار رأي فني محايد عن مدى تمثيل البيانات المالية للواقع الفعلي للمنشأة، لذلك فقد أصبح لاستخدام التدقيق الإلكتروني دور مهم بالنسبة للمحاسبين القانونيين وذلك من خلال التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تحقق للمحاسب القانوني مستوى من الدقة والكفاءة في إبداء الرأي الفني الذي سيصدره في تقريره النهائي ، ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي:

هل هناك أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني؟
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل هناك أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على التخطيط لعملية التدقيق و اختيار المساعدين والإشراف عليهم؟

٢- هل هناك أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؟

٣- هل هناك أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها؟

٣-١ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة:

التعرف فيما إذا كان هناك أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني.

وينبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :.

١- التعرف على أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على التخطيط لعملية التدقيق و اختيار المساعدين والإشراف عليهم.

٢- التعرف على أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

٣- التعرف على أثر لاستخدام التدقيق الإلكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها.

٤- معرفة الخصائص الديموغرافية للمحاسبين القانونيين الذين يمارسون المهنة.

٥- معرفة التأثير الإيجابي او السلبي لاستخدام التدقيق الإلكتروني على عملية الأداء

٤-١ أهمية الدراسة

١- تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع استخدام التدقيق الإلكتروني في دعم أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني في ظل استخدام تكنولوجيا العصر.

٢- تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تساهم مساهمة متواضعة في خدمة مكاتب التدقيق من خلال بيان اثر استخدام التدقيق الإلكتروني في عملية التدقيق .

٣- تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تعتبر من أول الدراسات (على حد علم الباحث) التي تناولت الربط بين التدقيق الإلكتروني وأثره على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية.

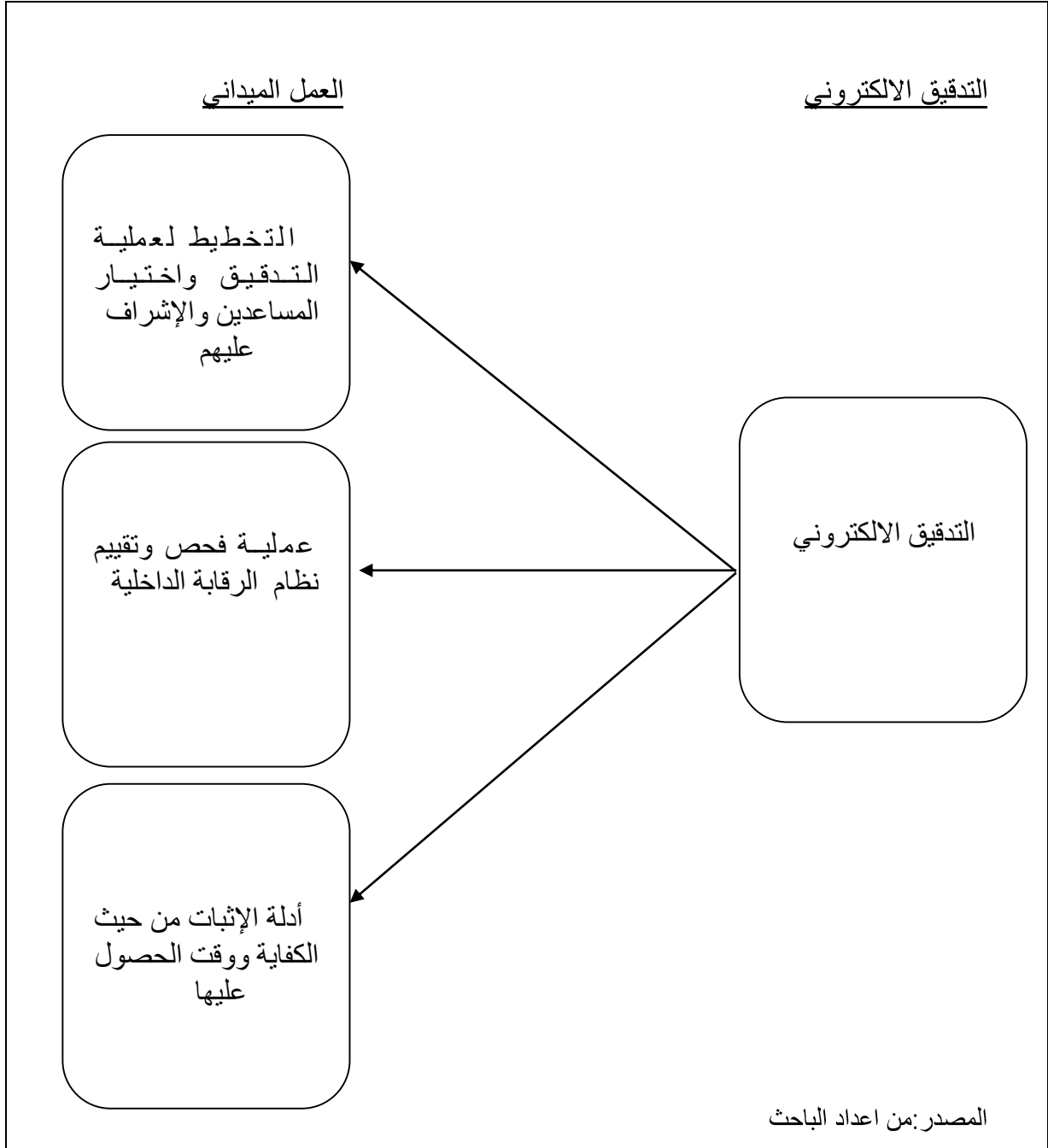
٥_١ فرضيات الدراسة

تم بناء فرضيات الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وأسئلتها
لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني .
ومنها تتفرع الفرضيات الفرعية التالية :
الفرضية الفرعية العدمية الأولى : لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية
التدقيق و اختيار المساعدين والإشراف عليهم .
الفرضية البديلة الأولى : يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية التدقيق و
اختيار المساعدين والإشراف عليهم
الفرضية الفرعية العدمية الثانية: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم
نظام الرقابة الداخلية.
الفرضية البديلة الثانية: يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام
الرقابة الداخلية.
الفرضية الفرعية العدمية الثالثة: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من
حيث الكفاية ووقت الحصول عليها.
الفرضية البديلة الثالثة: يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية
ووقت الحصول عليها.

٦_١ مخطط متغيرات الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فسوف يعتمد الباحث على نموذج
يوضح العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

الشكل رقم (١) ويوضح علاقات هذه المتغيرات



شكل رقم (١) مخطط متغيرات الدراسة
المصدر : من اعداد الباحث

١ - ٧ مصطلحات الدراسة

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد معاني المتغيرات المستخدمة فيها، وهي كما يلي:
التدقيق: فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة (عبد الله، ٢٠١٢، ص:١٣).

لتدقيق الإلكتروني: هو عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المحاسب القانوني في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق (حمدونة وحمدان، ٢٠٠٨، ص:٩٢٦).

المحاسب القانوني: هو الشخص الذي يمارس المهنة في مكاتب أو شركات مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية ويتميز المحاسبون القانونيون بتأهيلهم العلمي والعملية واستقلاليتهم الذهنية والفعلية (ذنيبات، ٢٠١٥).

المحاسب القانوني: الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة المهنة وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. (نظمي والعزب، ٢٠١٢، ص:٢٢٠).

معايير العمل الميداني: تختص تلك المجموعة من المعايير بكيفية أداء عملية الفحص وما تتطلبه من تخطيط ملائم وإشراف كاف وجمع أدلة الإثبات، إضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية (حجازي، ٢٠١٠).

تخطيط التدقيق والإشراف على المساعدين: وهو من معايير العمل الميداني الذي يقوم به المحاسب القانوني، حيث يجب على المحاسب القانوني أن يخطط العمل على نحو مناسب وواضح وأن يتم الإشراف على المساعدين على نحو ملائم، كما يجب على المحاسب القانوني أن يقوم بالتخطيط الكافي والمناسب لعملية التدقيق، حيث أنه لا يجوز أن يكون التدقيق إرتجالياً، وإنما لا بد أن يكون هناك خطة واضحة وبرنامج تدقيق مفصل يبين مهام التدقيق ومواعيدها ومن الذي سيقوم بها كما ينبغي أن يكون هناك إشراف كافي على أعمال التدقيق المختلفة (Arens et al. ٢٠١٣).

تقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي الإجراءات التي يقوم المحاسب القانوني من فحص لنظام الرقابة الداخلية، حيث يتوقف اعتماد المحاسب القانوني على نظام الرقابة الداخلية على تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي ينفذها لأجل إبداء رأي فني محايد (بربر، ٢٠١٤).

كفاية الأدلة: وهي التي تقاس بشكل أساسي عن طريق حجم العينات التي اختارها المحاسب القانوني والتي يعتمد المحاسب القانوني عليها لإبداء الرأي الفني المحايد (نظمي والعزب، ٢٠١٢، ص:٩٦).

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول التدقيق الالكتروني

١-٢-١ تمهيد

١-٢-٢ مفهوم التدقيق الإلكتروني

١-٢-٣ أهداف التدقيق الإلكتروني

١-٢-٤ عيوب استخدام الحاسب في نظام المعلومات المحاسبية

١-٢-٥ أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على إجراءات التدقيق

١-٢-٦ تأثير استخدام الحاسبات الإلكترونية على عناصر النظام

المحاسبية

١-٢-٧ طرق التدقيق الإلكتروني

١-٢-٨ مداخل التدقيق في ظل الأنظمة الإلكترونية لمعالجة

البيانات

إدخالها ومعالجتها والتقرير عنها بصورة صحيحة ودقيقة".
و عرف التدقيق الإلكتروني بأنه " عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة" (الذبيبة واخرون، ٢٠١١، ص:٣٤).

والتدقيق الإلكتروني " هو عبارة عن فحص الأحداث المالية باستخدام الحاسب الإلكتروني، للتأكد من صحة تسجيل العمليات، وإعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لإبداء رأي فني محايد على صدق وعدالة القوائم المالية، من قبل شخص يتمتع بالاستقلالية التامة ومتخصص بعملية التدقيق الإلكتروني" (غباين، ٢٠١٢، ص:٢٢).

كما عرف الما جد (٢٠١٥، ص:٢٦٦) التدقيق الإلكتروني "هو استخدام الحاسوب والبرمجيات التطبيقية المتخصصة في مجال تدقيق الحسابات".
ويرى الباحث أن التدقيق الإلكتروني هو عملية منتظمة وموضوعية تقوم على أساس فحص العمليات المالية باستخدام الحاسوب وذلك للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية.

٢-١-٣ أهداف التدقيق الإلكتروني

نصت الفقرة (١٢) من المعيار الدولي (ISA NO.٤٠١) على أن أهداف التدقيق الخاصة لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدوياً أو بواسطة الحاسوب ومع ذلك فإن طرق تطبيق إجراءات التدقيق لجمع الأدلة قد تتأثر بطرق معالجة الحاسوب ويستطيع المحاسب القانوني استعمال الإجراءات اليدوية للتدقيق أو طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب أو استعمال الطريقتين معا لغرض الحصول على أدلة كافية.

ويضيف (Adeyemi, at,al ,٢٠١٤) بأن هدف التدقيق الإلكتروني لا يختلف عن هدف التدقيق التقليدي العادي من حيث إضافة الثقة والتأكيد للإدارة بان العمليات التي تحدث في المنشأة هي لتحقيق أهداف الإدارة، كما ان التدقيق يساهم في مساعده الإدارة في وضع السياسات الملائمة والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب (محمد وإسماعيل، ٢٠١٣).

وبما أن أهداف التدقيق لا تتأثر سواء كان تشغيل البيانات يدوياً أو إلكترونياً، فإن نطاق التدقيق أيضاً لا يتغير في ظل نظام المعلومات الذي يتم تشغيله بالحاسوب عن اليدوي، والشئ الذي يختلف كلياً هو طريقة التدقيق وجمع الأدلة والاختلاف يعود إلى اختلاف إجراءات جمع وتبويب وتخزين المعلومات المحاسبية (ذنيبات، ٢٠١٥) (Abu-Musa, ٢٠٠٨, p: ٤٤٥).

ويرى الباحث إن هدف التدقيق ليس فقط كشف الأخطاء أو حالات الغش الموجودة في دفاتر وسجلات المنشأة، وإنما أخذت بُعد آخر، حيث غيرت وجهة نظر المجتمع للتدقيق من أنه تصيد الأخطاء إلى رؤى أخرى وهي تقييم الذاتج والإعمال بالإضافة إلى مراقبة الخطة الموضوعية من قبل إدارة المنشأة من أجل تحقيق هدف المنشأة التي تأسست من أجلها. من الضروري إن يكون المحاسب القانوني ملماً بوظائف وقدرات الحاسب لما لذلك من القدرة الأكبر لتحقيق الأهداف التالية (مسعد والخطيب، ٢٠٠٩).

- ١ - يمكنه من التحقق من صحة الإجراءات الحسابية بالسرعة والدقة العالية إضافة إلى قلة التكاليف مقارنة بالتدقيق التقليدي .
- ٢- تبويب البيانات ويمكنه من اختيار العينات من السجلات مباشرة .
- ٣- القدرة على تنفيذ العمليات المنطقية ، كما لها القدرة على قراءة وطباعة التقارير .
- ٤- يخفض الوقت الذي يقضيه المحاسب القانوني في القيام بالعمليات الحسابية أو المهام الكتابية (Janvrin, et, al , ٢٠٠٨).

٢-١-٤ عيوب استخدام الحاسب في نظام المعلومات المحاسبية

رغم المزايا التي أضيفت إلى استخدام التدقيق الإلكتروني إلا إن التكنولوجيا تبقى كما يقال "سلاحاً ذو حدين" لها جانبين الأول ايجابي والأخر سلبي ،ومن سلبيات استخدام التدقيق الإلكتروني مايلي : (الذبية واخرون، ٢٠١١).

أولاً: اختفاء السجلات المادية

إن عملية التسجيل وحفظ البيانات في ظل التشغيل الإلكتروني يتم باستخدام النبضات الإلكترونية في الذاكرة الرئيسة للحاسب أو على أقراص مضغوطة و ممغنطة و يستحيل على المحاسب القانوني قراءتها، بالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية والحاسب الآلي هو الذي يستطيع قراءتها فقط.

ثانيا: عدم وجود سند جيد للتدقيق

ويقصد بسند التدقيق عملية تتبع البيانات والعمليات من مصدرها وصولاً إلى نتائجها النهائية أو العكس ، ومع استخدام التشغيل الإلكتروني لا يتحقق هذا الأمر بسبب إن السندات المستخدمة تكون غير ملموسة وتكون مخزنة في مستندات غير مرئية وعلى شكل وحدات الكترونية لا يستطيع المحاسب القانوني قراءتها بدون استخدام الحاسب على عكس السندات المادية الملموسة التي من مميزات السماح بتتبع العمليات ومراجعة كل البيانات من أجل التحقق منها بدون استخدام الحاسب الآلي .

ثالثا: سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسب

يقصد به التلاعب في برامج الحاسب وفي ملفات البيانات ،(التشغيل ،المعدات)، حيث يؤدي ذلك إلى إلحاق خسائر بالتنظيمات التي يقع الغش في مجال استخدامها للحاسبات ،حيث يحدث مثل هذا التلاعب بسبب إن هذه الملفات قد أصبحت غير مادية وغير مرئية مما يساعد في تغيير أو حذف إي من هذه البيانات دون ترك أثر يدل على حدوث هذه العمليات مما يجعل من الصعب اكتشافها .

رابعا: فيروسات الحاسب

قد تصاب الحاسبات الالكترونية بفايروسات مما تؤثر سلباً على ذاكرة الحاسب مما يؤدي إلى تلف البيانات المخزنة بشكل كلي أو جزئي أو قد يؤدي إلى فقدان البيانات الموجودة في ذاكرة الحاسب، حيث يؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبية ،وذلك بسبب إن كل من السجلات والدفاتر المادية قد حولت إلى معلومات رقمية مخزنة في ذاكرة الحاسب وان أي عطل في الحاسب بسبب الفايروس يؤدي إلى فقدان هذه المعلومات والتالي يحمل المؤسسة تكاليف باهظة في بعض الأحيان.

٢-١-٥ أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على إجراءات التدقيق

يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات في إجراءات التدقيق التي يتبعها في عملية الفحص، إذ إن المحاسب القانوني يضطر دائماً في استخدام أساليب الكترونية بجانب الأساليب اليدوية، فيستخدم المحاسب القانوني الأساليب اليدوية في مرحلة الفحص كمرحلة من مراحل ، بينما يستخدم خليط من الإجراءات الالكترونية واليدوية في عملية أداء اختبارات مدى الالتزام

والاختبارات الجوهرية، لذا على المحاسب القانوني أن يكون ملماً بأساليب التدقيق في ظل التشغيل اليدوي للبيانات، وكذلك في ظل استخدام الحاسوب، بحيث يمتلك القدرة على اختيار أسلوب التدقيق الأكثر ملائمة لأداء عملية التدقيق بجودة مرتفعة دون الإخلال باعتبارات التكلفة. وسيتم بيان أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات في مرحلة الفحص ومرحلة اختبارات مدى الالتزام وفي مرحلة الاختبارات الجوهرية وعلى النحو الآتي: (نور وآخرون، ٢٠٠٧، ص: ٣٢٥).

أولاً:- مرحلة الفحص

يستخدم المحاسب القانوني الإجراءات اليدوية في مرحلة الفحص عندما يحدد المحاسب القانوني في ظل استخدام الحاسوب ما هي الرقابات السابق وصفها في نظام الرقابة الداخلية، وتشمل الإجراءات التي يعتمد عليها في تحديد هذه الرقابات، مثل مناقشات موظفي العميل والاعتماد على ملف الإجراءات، وتعتبر هذه الإجراءات اليدوية صالحة لأستخدام في النظم اليدوية وشبه الآلية والإلكترونية، ومع ذلك ففي ظل استخدام الحاسوب سوف يستخدم المحاسب القانوني هذه الإجراءات للبحث عن الرقابة الغير موجودة في النظام اليدوي أو شبه الآلي.

ثانياً: مرحلة اختبارات مدى الالتزام

يستخدم المحاسب القانوني في هذه المرحلة خليط من الإجراءات اليدوية منها والإلكترونية لتحديد كيف تعمل عمليات الرقابة التي قرر اختبارها، وإذا ما تركنا تأثير الإجراءات اليدوية باستخدام الحاسب جانباً فإنها تستخدم بطريقة متشابهة مع استخدامها في ظل التشغيل اليدوي، ومع ذلك فإن أداء اختبار مدى الالتزام لتحديد ما إذا كانت عمليات الرقابة التي يتضمنها برامج الحاسوب يتم ممارستها بطريقة سليمة يتطلب أن يستفيد المحاسب القانوني تلقائياً من أساليب والوسائل الإلكترونية.

ثالثاً: مرحلة اختبارات الجوهرية

يستخدم في هذه المرحلة مزيج من الإجراءات اليدوية منها والإلكترونية لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية، فمثلاً يستخدم المحاسب القانوني هذا المزيج عند أداء الاختبارات المباشرة لأرصدة حسابات العملاء، والمصادقات التي ترد من العملاء مع تعليقاتهم عليها، وتنشابه الإجراءات اليدوية مع الإجراءات المستخدمة لفحص واختبار أنواع مختلفة من الأنظمة، بينما لا يمكن استخدام الأساليب الإلكترونية في غير تدقيق الحاسب.

٦-١-٢ تأثير استخدام الحاسبات الإلكترونية على عناصر النظام المحاسبي

أدى استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة إلى تغيرات في معظم عناصر النظام المحاسبي علي النحو التالي: (عبيد، ٢٠١٣).

أولاً:- المستندات والدورة المستندية:

إن المستندات المستخدمة في مجال الحاسبات الإلكترونية قد أخذت شكل مغاير للمستندات التقليدية المتعارف عليها، فقد أصبحت على شكل بطاقات ذات أحجام وأشكال معينة حتى يسهل إدخال ما بها من بيانات إلى الكمبيوتر، كما حدث تغير في مسار الدورة المستندية، كذلك يتم اختصار في الدورة المستندية من خلال استخدام المستندات في التسجيل في دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ في أن واحد أو في دفاتر الأستاذ قبل دفاتر اليومية.

ثانياً: الدفاتر والسجلات:

لقد تم الاستغناء عن معظم الدفاتر والسجلات عند استخدام الحاسوب في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الدفاتر والسجلات في شكل ملفات داخل الكمبيوتر، كما تغيرت وسيلة حفظ البيانات والمعلومات فبدلاً من أن كانت تأخذ شكل حرف [T] في النظام اليدوي فقد أصبحت هذه الدفاتر والسجلات في شكل ملفات تحتوي على أعمدة أو خانات متتالية داخل .

ثالثاً: القوائم والتقارير:

نظراً لأهمية القوائم المالية والتقارير في اتخاذ القرارات نجد أن معظم المستويات الإدارية تعتبر مخرجات الحاسبات الإلكترونية بمثابة قوائم وتقارير يمكن الاستعانة بها في المستويات الإدارية كما يمكن لجهات أخرى الخارجية مثل البنوك يمكنها الاعتماد على هذه المخرجات كأساس للمحاسبة والمناقشة، ومن ناحية أخرى نجد أن لها أثر إيجابي لاستخدام هذه الوسائل على دورية التقارير حيث أصبحت هذا التقارير تعد في فترات متقاربة مما ساعد الإدارة في حل المشاكل الإدارية بالوقت المناسب وبالسرعة.

رابعاً- دليل الحسابات:

لقد تأثر دليل الحسابات هو الآخر باستخدام الوسائل الإلكترونية، حيث اختلف كما كان عليه في النظام العادي التقليدي، حيث أصبح هذا الدليل يحتوي على كود لكافة الحسابات حيث تم

استخدم طريقة الرموز بدلا من الأسماء الإنشائية الوصفية. ويرى الباحث إن استخدام الحاسبات الإلكترونية قد رافقه تغير في شكل ونوعية الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلا أنها لم تغير في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، من حيث تسجيل العمليات وترحيلها إلى دفاتر المخصصة لها.

٧-١-٢ طرق التدقيق الإلكتروني

تهدف الرقابة لمعالجة البيانات إلكترونياً إلى وضع إجراءات للرقابة المحددة على التطبيقات المحاسبية من أجل توفير تأكيد معقول بأن جميع العمليات مصرح بها ومسجلة وتمت معالجتها على الوجه الأكمل، وصحيحة وفي الوقت المناسب، كما يتأثر التدقيق بالظروف والتطورات المحيطة به، حيث أن استخدام الأنظمة الإلكترونية لأداء أعمالها وتقديم خدماتها ينعكس على النظم المحاسبية، وكذلك ينعكس على أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية (Okab, ٢٠١٣).

تتميز بيئة الأعمال في الوقت الحاضر بالتطور والتغير السريع، ونظراً لمسؤوليات الملقاة على المحاسب القانوني فإنه يواجه مسؤوليات عديدة من أهمها المسؤولية التقصيرية التي تجعله يواجه أعلى درجات الخطر عند استخدام بيئة أنظمة تكنولوجيا المعلومات وذلك أن المدخلات والمخرجات التي تنشأ عن التشغيل الإلكتروني للبيانات يتم تخزينها وحفظها بشكل الكتروني، وبما أن الحاسوب هو الذي يقوم بقراءة هذه البيانات فإن التدقيق الإلكتروني يتطلب مداخل وخبرات ومهارات تختلف عن تلك المطلوبة في التدقيق اليدوي (التقليدي)، وهناك طريقتين للتدقيق الإلكتروني هي: (جمعة، ٢٠١٥).

أولاً: التدقيق المخطط

وهو التدقيق المجدول والمسبق، حيث يقوم المحاسب القانوني بالتنسيق مع الأطراف المختلفة (المنشأة محل التدقيق) لتوفير المستندات الأصلية اللازمة لعملية التدقيق، وكذلك تحديد الوقت اللازم من الحاسوب لفحص البرامج والملفات وما إلى ذلك، حيث يتطلب هذا النوع من التدقيق جدول معين وتخطيط مسبق.

ثانياً: التدقيق الفجائي

التدقيق الفجائي يقوم على عملية فحص غير مبرمجة وغير مخططة، وبموجبها فإن المحاسب القانوني يسيطر على جميع العمليات التي تتم في المنشأة بهدف التحقق من سلامة ودقة

عمليات معالجة البيانات، ويمتاز التدقيق الفجائي بأنه يساعد على توفير الفرصة الكافية للمدقق لفحص العمليات التي تتم في المنشأة خلال ظروف عمل عادية، وعلى هذا الأساس يتوقع أن تمثل البيانات بأمانة المدخلات اليومية وبالتالي يكون لدى المحاسب القانوني تصور جيد عن الإجراءات الجارية إتباعها، كذلك يعتبر التدقيق الفجائي ذا أهمية بالغة في ضبط عمليات الغش المنظم في معالجة البيانات من خلال عدم إعطاء الفرصة للمتلاعبين لإخفاء اختلاساتهم.

٨-١-٢ مداخل التدقيق في ظل الأنظمة الإلكترونية لمعالجة البيانات

لتحقيق الموضوعية فإن الأمر يتطلب بذل العناية المهنية الكافية من أجل الحصول على البيانات المطلوبة للعمليات المالية والتأكد على سلامة معالجتها وحماية أصولها، وذلك باستخدام ثلاث تقنيات أو مداخل للتدقيق وهي:

١-٨-١-٢ التدقيق حول الحاسوب:

وفق هذا المدخل فإن المحاسب القانوني يتجاهل وجود الحاسوب ولا يستخدمه في عملية التدقيق حيث يقوم طبقاً لهذا المدخل بدراسة إجراءات الرقابة الداخلية وتقويمها وتدقيق عناصر القوائم المالية ويتبع في ذلك تقريباً الخطوات نفسها التي يستخدمها عند التدقيق يدوياً حيث يقوم باختبار بعض العمليات من بدايتها إلى نهايتها عن طريق الحصول على المستندات الأصلية لهذه العمليات والقيام بتشغيلها يدوياً من البداية إلى النهاية، ومن ثم يقوم بالمقارنة بين النتائج التي حصل عليها من عملية التشغيل يدوياً وبين النتائج التي توصل إليها من المخرجات التي كانت قد تم التوصل بواسطة أداة المشروع الإلكتروني، وإذا ثبت صحة المدخلات والمخرجات فإن عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب يفترض إنها صحيحة (محمود وآخرون، ٢٠١١).

ويشير الذبيبة وآخرون (٢٠١١) إلى أن التدقيق حول الحاسوب يمتاز بالبساطة والسهولة في خطوات تنفيذه وانخفاض تكلفة أداءه، وأنه يمكن أدائه من خلال مراجعة بيانات فعلية وليست افتراضية وباستخدام أجهزة الحاسوب الموجودة في المنشأة، كذلك لا يحتاج من المحاسب القانوني الكثير من المهارات والتدريب على عمليات الكمبيوتر، إلا أن هذا النوع من التدقيق فيه بعض العيوب تتمثل في تجاهله لوسائل الرقابة على معالجة البيانات، كما أنه لا يمكن من خلاله إجراء مراجعة شاملة وواسعة النطاق ولا يستخدم الحاسوب الذي يعتبر أداة فعالة في إجراء الاختبارات ومعالجة البيانات.

ومن اجل نجاح هذا المدخل في التدقيق الإلكتروني لا بد من توافر شروط أساسية ومن أهمها: (مسعد والخطيب، ٢٠٠٩).

- ١- ضرورة وجود المستندات الأصلية لمدة كافية وهي مكتوبة بلغة الآلة.
 - ٢- أن يتم ترتيب هذه المستندات وتصنيفها وحفظها بصورة سليمة وأمنة بحيث يستطيع المحاسب القانوني من الحصول عليها ومراجعتها.
 - ٣- ضرورة أن تكون مخرجات عملية التدقيق الإلكتروني بطريقة سهلة وواضحة ومفصلة.
 - ٤- ضرورة توافر الأدلة والقرائن التي تيرهن على صحة العمليات.
 - ٥- إن توافر هذه الشروط يساعد في نجاح التدقيق الإلكتروني وفق هذا المدخل وإخلال بأحد هذه الشروط تصبح عملية التدقيق صعبة إن لم تكن مستحيلة.
- ويرى الباحث انه اعتماد المحاسب القانوني وفق هذا المدخل أثناء عمله على صحة إدخال المعلومات إلى الحاسوب، لأنه بقدر ما تكون المعلومات التي يتم تغذيتها إلى الحاسوب صحيحة وسليمة فان النتائج ستكون دقيقة بشكل أكثر.

٢-٨-١-٢ التدقيق خلال الحاسوب:

يشير ذنبيات (٢٠١٥) إلى أن المحاسب القانوني يقوم بهذا النوع من التدقيق لتعزيز عمليات الرقابة الداخلية في الأجهزة، لذلك يتم القيام بالتدقيق في برنامج الحاسوب على المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، والجدير بالذكر أن التدقيق حسب هذا المدخل أصبح ضرورياً للمدقق لكونه جزء مهم من عمليات الرقابة الداخلية وأن حجم السجلات وحجم التعامل الكبيرين يجعل عملية الاختبار بمدخل التدقيق حول الحاسوب غير عملي.

ويشير جمعة (٢٠٠٩) إلى أن هذا المدخل له العديد من المزايا والعيوب فمن مزاياها انه يُمكن المحاسب القانوني من اختبار وسائل الرقابة على الحاسب الإلكتروني، كما انه يُمكن المحاسب القانوني من اختبار برامج الحاسوب، ويجعل المحاسب القانوني بإلمام عن مواطن الضعف والقوة في النظام الإلكتروني، فضلا عن أن هذا المدخل لا يقتصر على المحاسب القانوني بل يمكن أيضا المدقق الداخلي من استخدام هذا المدخل ، ولا يخلو هذا المخل من بعض العيوب، حيث انه يتطلب جهداً كبيراً من قبل موظفي معالجة البيانات المحاسبية ويتطلب أيضاً من المحاسب القانوني أن يكون ملماً بمهارات ودراية كافية بعمليات الحاسوب، كما أن محدودية نطاق المعلومات الإلكترونية عند الفحص، حيث أن الفحص لا يتضمن كل الاحالات المحتمل حدوثها عند معالجة البيانات.

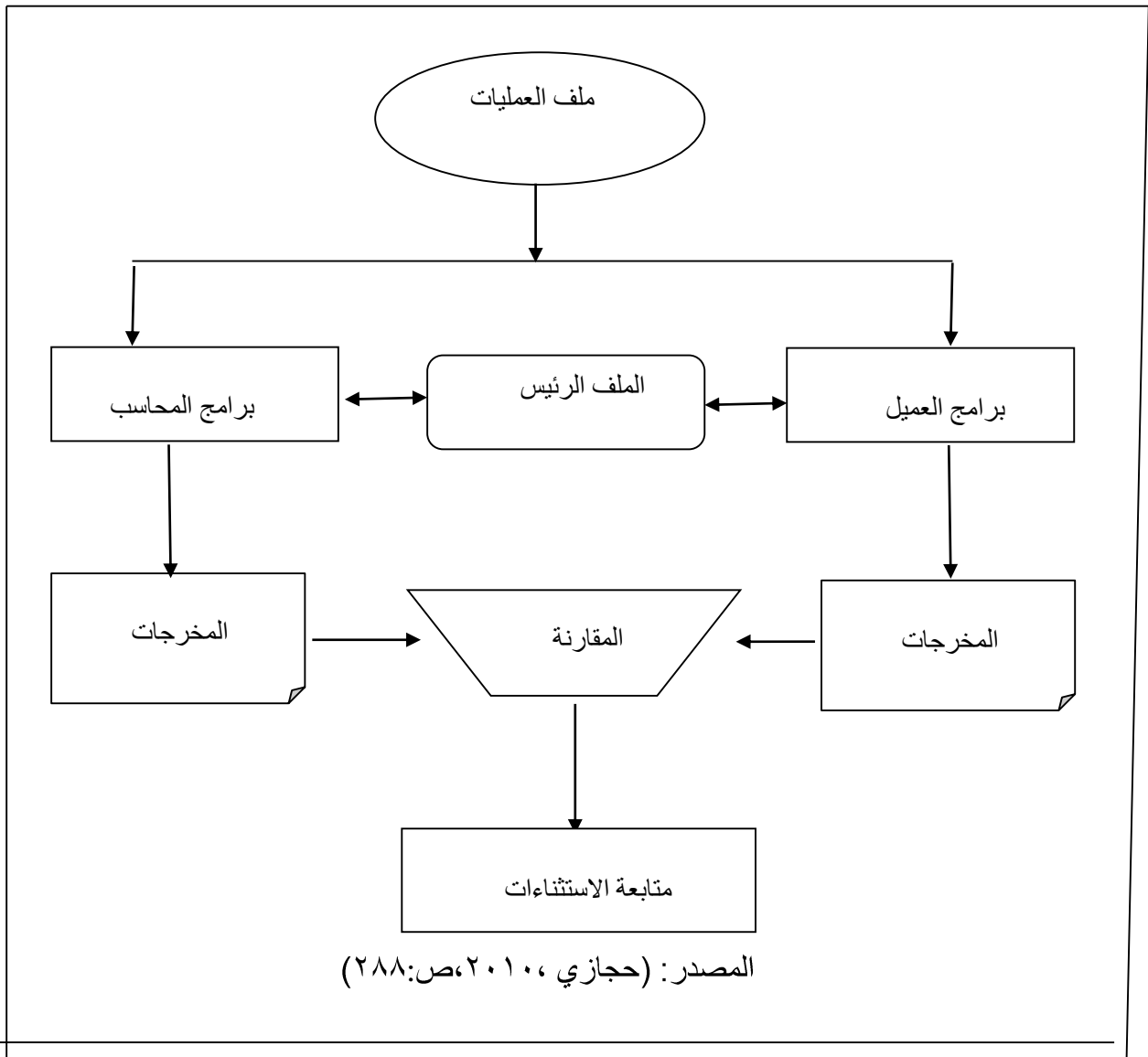
ولعلاج هذه العيوب وتفاديها فانه يتطلب من مكاتب المحاسبة والتدقيق إلى الحاجة إلى مدققين مختصين في عملية تدقيق تطبيقات المحاسبة الإلكترونية، وعند استخدام المحاسب القانوني لهذا المدخل فإنه يستعين بما يسمى الطرق المساعدة باستخدام الحاسوب وهي عبارة عن مجموعة من الطرق التي تزود المحاسب القانوني بوسائل فعالة في اختبار رقابات تطبيقات الحاسوب، إذ ينبغي على المحاسب القانوني أن يتمتع بمعرفة ومهارة خاصة ومن هذه الطرق ما يلي:

أولاً-المحاكاة المتوازية

هي عملية يقوم بها كلا من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومصمم البرامج على إعداد برنامج المحاكاة المتوازية، من أجل تدقيق الحسابات في البيانات الحقيقية، إذ يتم تشغيل البرامج في الوقت ذاته، ويتم المقارنة بين نتائج البرامج الأصلية والمماثلة وتحديد الاختلافات وأسبابها أن وجدت. (غباين، ٢٠١٢، ص: ٣٣). والشكل رقم (٢) يوضح ذلك

شكل رقم (٢)

طريقة المحاكاة المتوازية

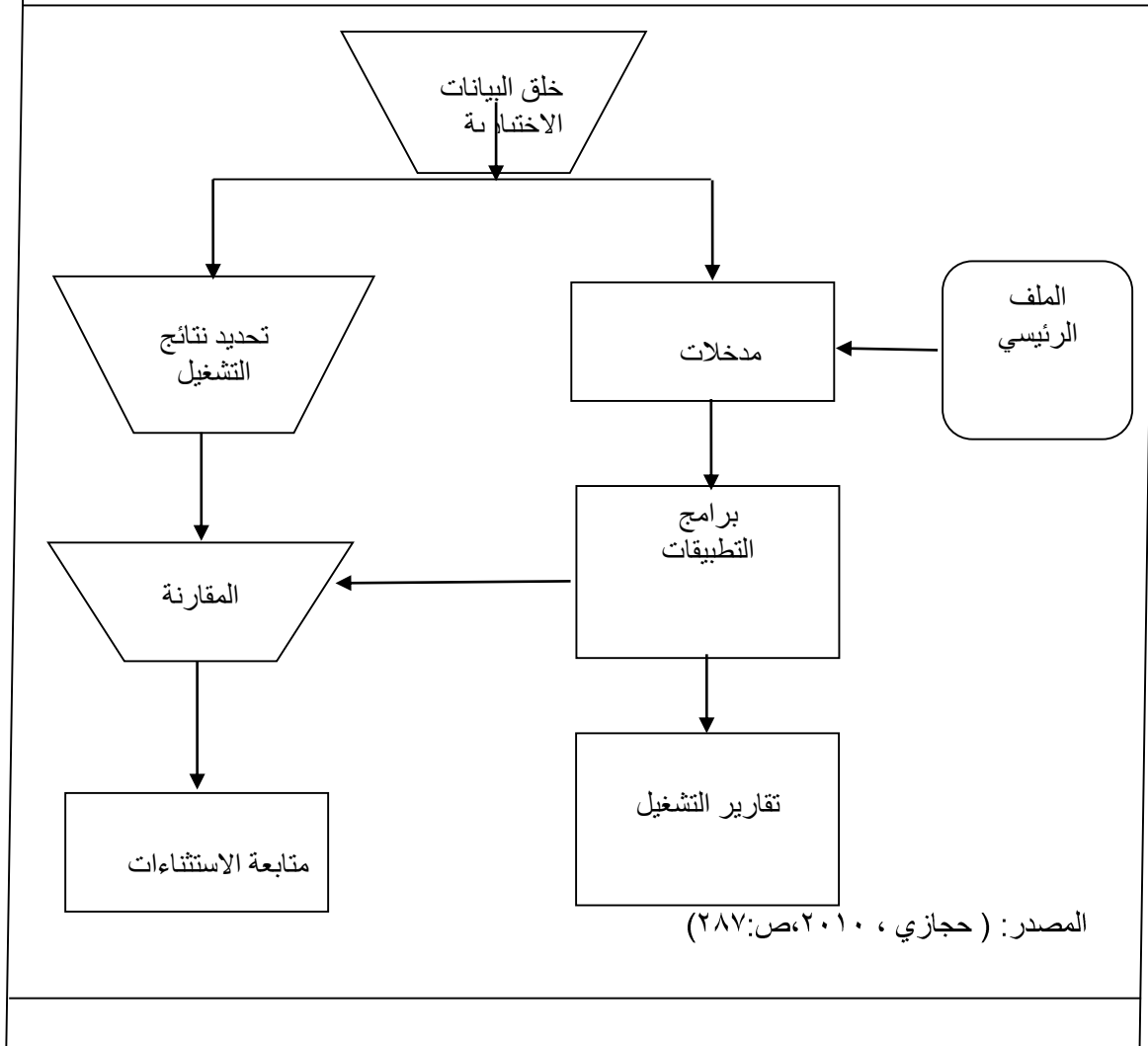


ويضيف (Arens et al. ٢٠١٣) إن هدف المحاسب القانوني من هذه البرنامج هو تحديد مدى فاعلية أساليب الرقابة الأوتوماتيكية العاملة في المنشأة. ومن مميزات هذه البرنامج انه يُمكن المحاسب القانوني من زيادة حجم الفحص بدون تكبد تكاليف كبيرة، كما أنها تستخدم بيانات حقيقية للتطبيق ومن ثم تتبعها مع المستندات الأصلية أضافاً أنها توفر استقلال المحاسب القانوني في عملية الاختبارات عن العميل. (وردات، ٢٠١٤).

ثانياً: البيانات الاختبارية

ويمتاز هذا الأسلوب بأنه غير مكلف إضافة إلى سرعته وبساطته ولا يقتضي ضرورة تدريب المحاسب القانوني تدريباً كافياً من الناحية الفنية للحاسب، إلا انه توجد هناك سلبيات لهذا البرنامج حيث يتم اختبار برامج العميل عند نقطة زمنية معينة، وليس في كامل فترة التدقيق، كذلك لا يعد اختباراً كافياً لتوثيق التشغيل الفعلي للنظام ويعتبر أسلوباً غير كامل وغير فعال في ظل استخدام النظم الكبيرة والمعقدة، ويتحدد مجال الاختبار بمدى تخيل ومعرفة المحاسب القانوني لإجراءات الرقابة داخل النظام (المطارنة، ٢٠١٣) والشكل رقم (٣) يوضح ذلك.

شكل رقم (٣) خريطة تدفق لطريقة البيانات الاختبارية



ثالثاً: المعالجة المتزامنة

وهو أسلوب حديث ظهر مع التطور الذي لحق بالبرامج العامة للتدقيق الإلكترونية وان وظيفة هذا البرنامج هو الإشراف والتتبع على العمليات (الاستثنائية)، أي العمليات غير العادية، حيث يقوم البرنامج بتزويد المحاسب القانوني بالبيانات والمعلومات عن هذه العمليات (الاستثنائية) غير العادية، ولغرض تحقيق هذا الأسلوب الفائدة المرجوة مئة فلا بد من المحاسب القانوني أن يساهم في تصميم النظام لتحقيق من مدى كفاية الضوابط المختلفة مع اقتراح أي ضوابط إضافية تساعد في اكتشاف التجاوزات (حجازي، ٢٠١٠).

رابعاً: فحص تعليمات البرامج

يتم فحص تعليمات البرامج لحاجة المحاسب القانوني إلى التحقق من دقة البرامج وسلامتها، كذلك للتأكد من أن البرامج قد اشتملت على الإجراءات التي تمكن المحاسب القانوني من بيان الأخطاء واكتشافها سواء كانت في عملية التغذية أو في عمليات الإعداد، لذلك يقوم المحاسب القانوني بمراجعة البرامج والتحقق منها ومن دقة الطرق المستخدمة في إعدادها (السعدي، ٢٠١٠).

خامساً: تتبع المسارات

إن هدف هذا الأسلوب هو محاولة تحديد وتتبع التدفقات المنطقية في عملية التشغيل، إذ يساعد هذا الأسلوب على التحقق من قابلية جميع هذه التدفقات للتشغيل من خلال مرورها على نقاط الرقابة أو نقاط الاختبار داخل البرنامج نفسه وأثناء عملية التشغيل، ويتميز هذا البرنامج بقدرته على منح المحاسب القانوني الحكم على كفاءة البرنامج، وبالتالي كفاءة النظام ككل، كما يمكن المحاسب القانوني من معرفة إذا كانت هنالك أجزاء غير قابلة للتشغيل أو وجود بعض الأخطاء أو التعارض، إلا أن هذا البرنامج يتطلب من المحاسب القانوني مهارات خاصة في التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل القدرة على تفسير النتائج (محمد وراشد، ٢٠١٣).

ومن وجهة نظر الباحث إن انصب طريقة من هذه الطريقة هي (المحاكاة المتوازية) حيث تعتبر من أكثر الطرق استخداماً من قبل المحاسب القانونيين، وذلك لما تملكه من مميزات، إذ بالإمكان المحاسب القانوني إن يقوم بفحص أكبر عدد من البيانات لزيادة التأكد وبتكلفة أقل على عكس باقي الطرق .

٢-١-٨-٣- التدقيق بمساعدة الحاسوب

يطلق على هذا الأسلوب بأنه أسلوب أو تقنية تدقيق الحسابات بمساعدة الحاسوب، حيث يقوم هذا الأسلوب باستخدام الحاسب الآلي لتحسين قدرات وفاعلية المحاسب القانوني، وفي ظل هذا النوع من التدقيق ينظر المحاسب القانوني إلى الحاسوب وبرامجه كمساعدين أو محاسب تحت التمرين عند أداء اختبارات مدى الالتزام والاختبارات الجوهرية، ويقوم الحاسوب بعمليات فحص السجلات وعمل الاختبارات (نور وآخرون، ٢٠٠٧).

ووفق هذا المدخل فإن المحاسب القانوني يستطيع أن يستخدم الحاسوب نفسه كأداة لجمع أدلة الإثبات بدلاً من الاقتصار على عمليات فحص أساليب الرقابة الإلكتروني ومراجعتها (مسعد والخطيب، ٢٠٠٩)، وإن استخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب يساهم في نجاح مهمة التدقيق

وذلك من خلال الحصول على البيانات إلكترونياً بدلاً من الحصول عليها بالطرق التقليدية (khaddash at al , ٢٠١٣ , p:٢٠٨).

ويضيف (Moorthy.at al ، ٢٠١١) ولكي تكون لعملية التدقيق أكثر فاعلية يجب أن يستخدم المحاسب القانوني الحاسوب كأداة للتدقيق، بحيث يمكنه من تطوير قدرته على مراجعة النظم والمعلومات وإدارة نشاطاتها بشكل أكثر فاعلية، وتسمح الأدوات المحوسبة للمحاسبين بأن يزيدوا من إنتاجيتهم وبالتالي تحسين الأداء العام لعملية التدقيق . ويرى الباحث أن استخدام هذا الأسلوب يساعد المحاسب القانوني في عملية التدقيق كونه يمثل هذا الأسلوب احد مساعدي المحاسب القانوني في عملة من خلال الاعتماد عليه في الحصول على مخرجات الكترونية وبوقت أسرع . وهناك مجموعة من البرامج التي تستخدم لغايات تدقيق الحسابات بمساعدة الحاسوب منها: (ذنيبات، ٢٠١٥).

أولاً: برامج التدقيق الخاصة

وهي البرامج المخصصة للقيام ببعض مهام التدقيق الخاصة وبما يتفق مع نظام العميل، أي أنها خصصت لعميل معين دون الأخر، وعند إعداد مثل هذه البرامج فان المحاسب القانوني قد يستعين ببعض مصممي برامج العميل أو خبراء مختصين في هذه البرامج.

ثانياً: برامج التدقيق العامة

وهي البرامج التي يمكن استخدامها على مدى واسع لعملاء مختلفين ولتطبيقات مختلفة، لأنها برامج عامة ولا تخص تطبيق معين أو عميل معين، وتستخدم هذه البرامج لإجراء اختبارات التحقق من صحة الأرصدة والمجاميع وعمليات الاحتساب للكثير من الحسابات والعمليات مثل احتساب النسب المالية ومخزون إعادة الطلب (ذنيبات، ٢٠١٥).

ومن وجهة نظر الباحث إن هذه البرامج (التدقيق العامة) هي الأكثر استخداماً من قبل المحاسب القانوني عن باقي البرامج الأخرى، وذلك لإمكانية تطبيق هذه البرامج على أكثر من شركة أو عملية ، على عكس البرامج الخاصة التي تصمم لشركة معينة أو لتطبيق معين ، مما يوفر للمحاسب عناء تصميم برامج أخرى، إضافة الى كلفة التصميم .

المبحث الثاني المحاسب القانوني وأداء العمل الميداني

١-٢-٢ تمهيد

٢-٢-٢ من هو المحاسب القانوني

٣-٢-٢ مهام ومسؤولية المحاسب القانوني

٤-٢-٢ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها

٥-٢-٢ المجموعة الأولى: المعايير العامة (الشخصية)

٦-٢-٢ المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

٧-٢-٢ تقييم نظام الرقابة الداخلية

٨-٢-٢ الحصول على أدلة الإثبات كافية ومناسبة

٩-٢-٢ المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير

١٠-٢-٢ مهنة التدقيق في الأردن

٢-٢-١ تمهيد

ان وظيفة المحاسبة التقليدية وهي تصوير البيانات المالية للمنشأة وترجمتها إلى أرقام بحتة، إلا إن هذه المهنة قد تعددت وظيفتها وأصبحت مهنة اجتماعية تخدم فئات المجتمع المختلفة، حيث تعتمد تلك الفئات على البيانات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولكي تكون هذه القرارات صحيحة ومبنية على أساس عادل وسليم لابد من وجود جهة خارجية مستقلة وظيفتها فحص تلك البيانات وتدقيقها وابداء الرأي المحايد حول صحتها و عدالتها ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (العمرى وآخرون، ٢٠٠٥).

وحيث ظهرت الحاجة الى تلك الجهة خاصاً بعد الثورة الصناعية وانفصال الملكية عن الإدارة، ورغبت الملاك من التأكد من سلامة تصرف الإدارة للمهام الموكلة اليها، مما استوجب وجود طرف ثالث خارجي محايد ومستقل ومؤهل علمياً وعملياً يقوم بعملية فحص الحسابات والقوائم المالية وتزويد الملاك بتقارير عن ذلك، حيث يعتبر تقرير المحاسب القانوني بمثابة شهادة حسن تصرف بان الإدارة ماضيه في المحافظة على أموال الملاك (النجداوي والقضاة، ٢٠١١).
فان المسؤولية الأساسية للمحاسب تتمثل في إن يوضح في تقريره رأيه للإطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزايم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك خلوها من إي تجاوزات أو تحريفات وإنها لا تتضمن إي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية (عبد الطيف، ٢٠١٥).

"لذا تنال هذه المهنة اهتماماً متزايداً من قبل الأوساط المالية والقانونية والاقتصادية المعاصرة، وذلك لأهمية الرأي المهني المحايد في اتخاذ القرارات من قبل الإطراف المستفيدة من التقارير المالية" (كمال ويعقوب، ٢٠١٣، ص: ٨٦).

٢-٢-٢ من هو المحاسب القانوني

حيث عرف علي وشحاتة (٢٠١٤، ص: ١٦) مراقب الحسابات او المحاسب القانوني "هو شخص مؤهل ومدرب ومستقل ومحايد، ومسؤول عن إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية لمنشأة العميل".

ويضيف ذنبيات (٢٠١٥، ص: ٣٨) المحاسبون القانونيون "هم الأشخاص الذين يمارسون المهنة كأعضاء في المكاتب او الشركات المرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية" حيث يقوم هؤلاء المحاسبون القانونيون بالتدقيق المالي بناء على معايير التدقيق الدولية او المعايير المقبولة والمطبقة في البلد المحدد، حيث يتميز هؤلاء بتأهيلهم العلمي والعملية واستقلاليتهم الذهنية والعقلية ". ويرى الباحث إن المحاسب القانوني هو شخص مؤهل علمياً وعملياً ويتمتع بالاستقلالية الكاملة، حيث يقوم بإبداء رأيه عن القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق، وفق معايير دولية أو محلية محددة مسبقاً.

٢-٢-٣ مهام ومسئوليات المحاسب القانوني

لقد القي التطور السريع في التشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية المعلومات مسؤوليات إضافية على المحاسب القانوني، ليس في نوع لمهمة ولكن في وسائل تنفيذها، وكما يلي (شحاتة، ٢٠٠٠، ص: ٢٨).

- ١- تقويم نظم الضبط الداخلي لعملية تجهيز البيانات وإدخالها في الحاسوب وكذلك المتضمنة داخل برامج الحاسوب ذاتها ، لأن ذلك هو الأساس في تنفيذ عملية التدقيق.
- ٢- التأكد من سلامة برامج التشغيل الالكتروني للبيانات [Soft – Ware] من حيث مضمونها وملاءمتها وتحقيق مقاصدها ، وله أن يستعين بأهل الخبرة والاختصاص في هذا الشأن .
- ٣- التأكد من صلاحية تجهيزات التشغيل الالكتروني للبيانات [Hard – Ware] من حيث سلامة التشغيل، وله أن يستعين بأهل الخبرة والاختصاص في هذا الشأن.
- ٤- التأكد من أن سبل وأساليب تحليل البيانات بواسطة الحاسب الالكتروني تفي بالغرض المنشود
- ٥- التأكد من سلامه نظم حماية برامج وأجهزة الحاسبات الإلكترونية ، وانتظام عمليات الصيانة الدورية ، وكذلك عمليات التحديث والتطوير المستمرة ، لضمان الكفاءة والجودة في المعلومات الخارجة.
- ٦- التأكد من سلامة ودقة نظام توزيع المعلومات الخارجة وحمايتها وإمكانية استرجاعها للاستفادة منها في عملية التدقيق المستمرة ، وكذلك التأكد من نظام التغذية العكسية.
- ٧- التأكد من سلامة نظام حفظ الملفات ، سواء التي تحتوي البيانات الداخلة ، أو التي تحتوي المعلومات الخارجة ، وذلك لحمايتها من التلاعب.
- ٨- الاطمئنان من أن التعديلات التي تتم علي برامج التشغيل الالكتروني للبيانات معتمدة ممن لهم السلطة ، وأنها موضوعية ، وتتفق مع التطورات المستجدة .

٢-٢-٤ معايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها

تمثل معايير التدقيق إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط العمل المهني وتوجيهه في أداء العمل بشكل أمثل وبالجودة الملائمة، ولهذا تحرص المنظمات المهنية على إصدار المعايير لبيان مستويات الأداء المهني بالنسبة للمحاسب القانوني ولرفع كفاءة أعضاء المهنة والنهوض بها (الشحنة، ٢٠١٥).

وترجع أهمية معايير التدقيق الدولية إلى الحاجة لوجود معايير الأداء المهني التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالعمل المهني في مجال التدقيق، كما إنها تأتي لسد احتياجات وتوقعات المستفيدين من البيانات المالية من خلال تقليل التفاوت في الأداء المهني بين الممارسين للمهنة في دول العالم للاقتراب من الموضوعية في عرض البيانات المالية، كما تبرز أهمية معايير التدقيق الدولي في الوقت الذي تزايدت فيه أهمية المعلومات المالية التي تمت مراجعتها بالنسبة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية، كذلك أدت المشاكل التي ظهرت في تطبيقات المحاسبة والتدقيق والمرتبطة بإعداد هذه المعلومات إلى قيام المنظمات المهنية المحاسبة بالاستجابة لمواجهة هذه المشاكل من خلال إصدار معايير المحاسبة الدولية ثم معايير التدقيق الدولية (منصور ومحمد، ٢٠١١).

وقد اصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مجموعة من المعايير يمكن عرضها في شكل إطار بحيث يتم تقسيمها إلى مجموعات كل مجموعة تختص بأمور معينة، حيث حظيت بقبول عام من جميع المحاسبين لهذه المهنة، وتتضمن معايير التدقيق الدولية التي أصدرها المجمع ثلاث مجموعات وهي: المعايير العامة (الشخصية) ومعايير العمل الميداني ومعايير التقرير. وفيما يلي نبذة عنها.

٢-٢-٥ المجموعة الأولى: المعايير العامة (الشخصية)

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي للمدقق و الصفات والتي يجب ان تتوفر فيه بحيث يصبح مؤهلاً لتولي التدقيق، وأن هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفائها عند أداء هذه المهمة، وهذه المعايير هي (ذنيبات، ٢٠١٥).

١- التأهيل العلمي والعملية:

يجب أن يتم فحص القوائم المالية وإجراءات التدقيق من قبل أشخاص لديهم التأهيل العلمي والعملية كمدققين، ومن الأمور الأساسية لتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق هي الاهتمام بالمحاسب القانوني وتأهيله ورفع كفاءته وان المحاسب القانوني المعد إعداداً كافياً من الناحية العلمية والعملية

تمكنه من القيام بدورة وأداء عملة بطريقة كفؤة وفعالة، لذلك فإن من الشروط التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القانوني أن يكون حاصلًا على درجة في مجال العلوم المالية والإدارية، وخاصة في المحاسبة ليتمكن من أداء عمله بصورة صحيحة (بن صالح، ٢٠١٤).

كما ينبغي أن يكون ذا خبرة عملية ومتعددة على كافة الجوانب والسبل المتعلقة بعمليات التدقيق المختلفة، وبسبب الطلب المستمر و المتزايد على تكنولوجيا المعلومات ودخولها عالم التدقيق (الشنطي، ٢٠١١)، ولأجل تمكين المحاسب القانوني من أداء مهمة التدقيق على مستوى عالي من الجودة فأنة يجب إن يتمتع بالمعرفة العملية والعلمية بالتكنولوجيا المعلومات وان يكون قادر على استخدام الحاسوب (Okab, ٢٠١٣).

ويرى الباحث إن ميزة هذا العصر هو استخدام التكنولوجيا، لذا وجب على المحاسب القانوني إن يكون ملماً باستخدام هذه التكنولوجيا لتساعده في صقل موهبته العملية إضافة إن على المحاسب القانوني إن يواكب هذا التطور لمواجهة تحديات العصر عموماً والتدقيق خصوصاً .

٢- الاستقلالية

إن إجراءات التدقيق المتعارف عليها تستلزم اتخاذ موقف مستقل في التفكير الذهني لمدقق الحسابات، وان يكون بعيداً كل البعد عن أي مؤثرات قد تؤثر على نوعية عمله أو حكمه الشخصي، وتجنب إن تكون هنالك منفعة بينه وبين الجهة التي يقوم بتدقيقها (الزبيدي، ٢٠١٤).

ويجب أن يكون لدى المحاسب القانوني اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق، وعلى الرغم من ضرورة توفر الكفاءة والاستقلالية لدى المحاسب القانوني إلا إنها تعتبر غير كافية للخروج برأي سليم حول مصداقية وعدالة حسابات المنشأة محل التدقيق، ومن أجل أن يقوم المحاسب القانوني بعمله على أحسن وجه يتطلب منه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني (مازون، ٢٠١١).

ويرى الباحث إن الاستقلالية من الأمور المهمة في عملية التدقيق، وتعتبر حجر الزاوية بالنسبة للمحاسب، والاستقلالية تعني عدم وجود أي ارتباط بين المحاسب القانوني والمنشأة قيد التدقيق و عدم وجود أي مصلحة بينهم وبأي صورة كانت، إي إن المحاسب القانوني يجب إن يكون ذات استقلالية كاملة وبعيد كل البعد عن أي نشاط تزاوله المنشأة قيد التدقيق .

٣- العناية المهنية الواجبة:

يجب أن يبذل المحاسب القانوني العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة التدقيق وأعداد والتقارير، فالمحاسب القانوني يجب عليه ان يبذل العناية المهنية في سبيل التحقق من أدلة الإثبات التي حصل عليها هي كافية ومناسبة لتدعيم وتأييد تقريره، كما يجب على المحاسب

القانوني إن يقوم بتطبيق معايير التدقيق بدرجة من الحرص وان يبذل العناية المهنية اللازمة في جميع مراحل التدقيق (المحارمة، ٢٠١٢).

وتؤكد العناية المهنية الواجبة على المحاسب القانوني القيام بمهمته بكل أمانة وإخلاص ولكنه غير معصوم عن الخطأ فهو مسؤول أمام الطرف الثالث (العميل) عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة (عبد الله، ٢٠١٢).

يرى الباحث إن مفهوم العناية المهنية هي التقيد بالمعايير التي حددها مجمع المحاسبين القانونيين من قبل المحاسب القانوني وان يقوم بعملة على أحسن وجه دون تقصير متعمد أو إهمال.

٢-٢-٦ المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

تؤكد معايير العمل الميداني الدولية على الأمور الآتية:

٢-٢-٦-١ تخطيط التدقيق والإشراف على المساعدين:

يجب تخطيط لمهمة التدقيق بشكل مناسب وكافٍ والإشراف الدقيق على أعمال المساعدين، حيث يعد التخطيط والإشراف من مسؤوليات وواجبات المحاسب القانوني وذلك لإتمام عملية التدقيق بالشكل المطلوب من أجل الخروج بتقرير سليم عن حسابات المنشأة محل التدقيق (الدوري، ٢٠١٠)، حيث أن قيام المحاسب القانوني بالتخطيط لمهمة التدقيق يتبعه وضع خطة أكثر تفصيلاً للأمور التي تم تحديدها في هذه الخطة، بعدها يقوم المحاسب القانوني بتحديد ما سيتم تدقيقه من سجلات ودفاتر الشركة مع تحديد الخطوات التي سيتبعها في تنفيذ عملية التدقيق مع الأخذ بنظر الاعتبار الوقت اللازم لكل خطوة من هذه الخطوات، إضافة إلى تحديد الشخص المسؤول عن تنفيذها (الشحنة، ٢٠١٥).

وقد أشارت المعايير الدولية أن على المحاسب القانوني معرفة طبيعة عمل العميل والنشاط

لأن هذا يعتبر جزء هاماً من تخطيط لعملية التدقيق (Okab, ٢٠١٣).

والمقصود بالتخطيط هو "وضع إستراتيجية عامة ومعالجات تفصيلية تتفق وطبيعة الأعمال المتوقع أداءها والتوقيت المطلوب لإنائها وأيضاً متطلبات العميل "حجازي (٢٠١٠، ص: ٧٣).

حيث "أن الإستراتيجية التدقيق الشاملة تعد هي المدخل العام لتخطيط مهمة التدقيق، وهذا يتطلب الأخذ بعين الاعتبار معلومات التخطيط ومن ثم وضع استراتيجية للتدقيق تقوم على الاعتماد

بدرجة عالية على الرقابة الداخلية أو الاختبارات الأساسية لفحص الحسابات "المطارنة (٢٠١١ ص: ١٦).

كما أصبح استخدام مفهوم الإستراتيجية حالياً ليصف الكيفية التي يتم بها تحقيق الأهداف والغايات (مسودة ٢٠١١، ص: ١٣٩)، ونظراً لأهمية خطة التدقيق الشاملة فقد أشار معيار الدولي رقم ٣٠٠ الفقرة ٨ "أن على المحاسب القانوني وضع وتوثيق خطة التدقيق الشاملة واصفاً المدى المتوقع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها وفي الوقت الذي يجب ان تحتوي مذكرة خطة التدقيق الشاملة على تفاصيل كافية للاسترشاد بها عند وضع برنامج التدقيق .

كما ان التخطيط لعملية التدقيق تساعد على انجاز التدقيق بطريقة فعالة و هذا ما أشارت إليه الفقرة ٢ من معيار رقم (٣٠٠) (المعموري، ٢٠٠٦).

ويشير علي وشحاتة (٢٠١٤) إلى أن تخطيط لمهمة التدقيق يختلف باختلاف حجم أعمال العميل، إضافة إلى تعقد عملية التدقيق ونوع التكنولوجيا المستخدمة في التدقيق، وقد ورد في الفقرة ٦ من المعيار رقم (٤٠١) (ISA No. ٤٠١) تحت عنوان "التدقيق في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"، أن على المحاسب القانوني عند قيامه بالتخطيط لعملية التدقيق في ظل نظم المعلومات الإلكترونية عليا الإمام بالأمر الآتية:

أ- أهمية وتعقد معالجة الحاسوب في تطبيق كل حساب مهم والأهمية تتصل بالأهمية النسبية لتأكيدات البيانات المالية المتأثرة بمعالجة الحاسوب.

ب- الهيكل التنظيمي لأنشطة نظم المعلومات المحوسبة للمنشأة ومدى تركيز أو توزيع معالجة الحاسوب ضمن المنشأة وخاصة تلك التي قد تؤثر على فصل الواجبات.

ج- مدى توفر المعلومات عن أصول المستندات وبعض ملفات الحاسوب والأمور الثبوتية الأخرى والتي يمكن أن تطلب من قبل المحاسب القانوني قد تكون موجودة لفترة قصيرة أو موجودة فقط على هيئة مقروءة.

كما يساعد تخطيط لمهمة التدقيق في تحقيق الأمور التالية: (ذنيبات، ٢٠١٥).

أ- تجنب المحاسب القانوني من التعرض للمسالة القانونية، لان التخطيط يساعده في الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة، وتقويم هذه الأدلة بحيث يتحقق له بذل القدر المناسب من العناية المهنية المعقولة، وبالتالي تقليل احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق.

ب- توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتنفيذ عملية التدقيق بشكل مناسب مما يساعد في تحقيق

ت- الكفاءة والفاعلية وذلك عن طريق تقليل تكاليف التدقيق والتركيز على الأمور المهمة.

ج- يساعد التخطيط في توضيح الأمور الضرورية والمسؤوليات قبل بدا بعملية التدقيق مما يحد من إمكانية حصول خلاف بين المحاسب القانوني والعميل.

ويشير محمد ومنصور (٢٠١١) إلى انه وبناءً على ذلك فان الإشراف المناسب على

المساعدين يتطلب ما يلي:

أ-حسن اختيار المساعدين وفريق العمل الملائم للقيام بمهمة التدقيق ويتوقف ذلك على طبيعة وحجم المنشأة وتعقيد مهمة التدقيق.

ب-التوزيع المناسب للأعمال على المساعدين والتحقق من أن الأعمال التي تم إسنادها إلى المساعدين هم قادرين على انجاز تلك الأعمال بكفاءة.

ج-اطلاع المساعدين على كافة المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء التعاقد على عملية التدقيق وتخطيطها مع توقيتات إجراءات التدقيق، فضلا على اطلاع حول المشاكل المتوقع حدوثها أثناء عملية التدقيق.

د-التأكد من أن أداء المساعدين يحقق أهداف التدقيق من خلال تقييمهم وتحليل أدائهم اليومي بواسطة أوراق عمل التدقيق التي تتضمن تفاصيل أداء المساعدين، إضافة إلى المشاكل التي تواجههم أثناء سير العمل، حيث تعتبر هذه الأوراق دليلا مناسباً لوجود إشراف كاف من عدمه. ه-حل اختلافات في وجهات النظر التي قد تحدث بين فريق العمل .

وحيث أكدت الفقرة (٤) من معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠١) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، على المحاسب القانوني أن تكون لديه المعرفة الكافية لبيئة نظم المعلومات المحسوبة لغرض تخطيط وإدارة والإشراف ومراجعة ومتابعة العمل المؤدى، وعلى المحاسب القانوني النظر فيما إذا كانت هناك حاجة خلال عملية التدقيق إلى مهارات خاصة متخصصة في نظم المعلومات المحاسبية "فان المحاسب القانوني سوف يطلب مساعدة احد المهنيين الحائزين لمثل هذه المهارات والذي قد يكون احد موظفي المحاسب القانوني أو مهني خارجي". ومن المؤكد أن مهام تخطيط وتقسيم العمل وتعيين وتخصيص المساعدين والإشراف عليهم في حالة التدقيق الإلكترونية ستكون أصعب وأكثر تعقيدا بسبب ما يواجه المحاسب القانوني عند وضع الخطة الإستراتيجية العامة لعملية التدقيق ضرورة تقييم واختبار أنواع من الرقابة لا توجد في حالة التدقيق في ظل التشغيل اليدوي لنظام المعلومات المحاسبية، كذلك تتطلب عملية التدقيق مساعدين لا يتواجدون بالمكتب مما يضطر المحاسب القانوني لاستعانة بمهارات وتخصصات من الخارج

المكتب، فضلا عن صعوبة الإشراف على المساعدين من المحاسبين والمحاسب القانونيين والصعوبة في مراقبة تشغيل المساعدين وأداءهم لمهام كثيرة على الحاسب الآلي نفسه (نور وآخرون، ٢٠٠٧، ص: ٣٢٣).

ويرى الباحث إن لعملية التخطيط خطوة بالغة الأهمية، حيث تعتبر من أولى الخطوات التي يتبناها المحاسب القانوني عند بدأ عملية التدقيق، حيث يضع المحاسب القانوني خطة مسبقة لما سوف يقوم به من تدقيق من سجلات ودفاتر المنشأة، حيث يحدد وقت إجراء عملية التدقيق فضلا عن تحديد الشخص المناسب من المساعدين الذين سوف يتم الاستعانة بهم خلال عملية التدقيق، حيث يضع المحاسب القانوني خطة مدروسة ومنظمة لعملية التدقيق، ولا ننسى دور المحاسب القانوني في عملية الإشراف على المساعدين لما له من دور فعال في انجاز الخطة وإتمام عملية التدقيق في الوقت المناسب، والخروج بتقرير سليم عن أعمال المنشأة قيد التدقيق، ومن الضروري على المحاسب القانوني إن يراعي المهارات التي يتمتع بها المساعدين عند تنفيذ التدقيق الإلكتروني وذلك لأن التدقيق الإلكتروني يتطلب بعض المهارات الحاسوبية التي قد لا تتوفر في بعض المساعدين، مما يضطر المحاسب القانوني من الاستعانة ببعض الخبراء من خارج المكتب .

٢-٢-١-١-١ مكونات وعناصر عملية التخطيط

هناك بعض الاجراءات او الخطوات التي يقوم بها المحاسب القانوني عند التخطيط حيث يبذل المحاسب القانوني العناية الفائقة حتى يصل الى درجة معقولة من الطمأنينة بان نتائج التدقيق توفر قدر معقولا من الطمأنينة لمستخدمي البيانات المالية ومن هذه الاجراءات هي:

- ١- الحصول على معلومات كافية عن نشاط العميل.
- ٢- تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية .
- ٣- تحديد المستويات الأولية المادية وتقدير مخاطر التدقيق .
- ٤- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقدير مخاطر الرقابة .
- ٥- تصميم خطة التدقيق العامة وبرامج التدقيق التفصيلي . (ذنيبات، ٢٠١٥، ص: ١٤٢).

٢-٢-٧ تقييم نظام الرقابة الداخلية:

المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي على المحاسب القانوني الالتزام به هو تقييم نظام الرقابة الداخلية الموجود في المنشأة محل التدقيق، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية

حجر الأساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي على المحاسب القانوني تطبيقها ، كما إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يؤثر على طبيعة أدلة الإثبات وحجمها كما يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق، وكذلك على مدى الفحص المطلوب للأدلة (المطارنة، ٢٠١٣)، و تعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق بالنسبة للمدقق في مرحلة التدقيق الميدانية، فالنقطة الأولى التي يجب ان يركز عليها المحاسب القانوني هي إعطاء اهتمام متزايد لنظام الرقابة الداخلية بكافة جوانبه (محمد وآخرون، ٢٠٠٦)، "وان إي إهمال في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المحاسب القانوني للوحدة او المنشأة قيد التدقيق يعد تقصير في أداء واجبة، لما لها اثر مهم في تصميم برنامج التدقيق من اختبارات وإجراءات التي ينوي المحاسب القانوني القيام بها وتحديد حجم عينة التدقيق" (كاظم ورزاق، ٢٠١٢، ص:١٢٩).

حيث إن نظام الرقابة الجيد يعد احد العوامل المهمة في إضفاء الثقة على البيانات المالية، لذا فانه إنشاء نظام رقابة سليم والحفاظ عليه يقع على عاتق الإدارة (Krishnan.٢٠٠٥).

٢-٢-٧-١ الرقابة الداخلية

نظرا للتطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية فقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً ومهماً، إذ لم تعد الرقابة الداخلية وسائل تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس فقط. وإنما تطورت لتشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (نوري وآخرون، ٢٠١٣).

حيث عرفها مهدي (٢٠١٠) بأنها تمثل خطة تنظيمية ومجموعة من الوسائل والإجراءات التي تستخدمها الشركة من اجل حماية موجوداتها والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية عوامل الكفاءة الإنتاجية و ضمان تنفيذ الخطط و السياسات الموضوعة من قبل الادارة.

كما أنها "عملية يتم من خلالها توفير تأكيد مناسب عن تحقيق أهداف الإدارة الخاصة بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي و فاعلية وكفاءة التشغيل والالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية"

(Arns ٢٠١٣,p:٥١١).

ويرى الباحث ان الرقابة الداخلية هي إجراءات وسياسات التي من شأنها ان تحافظ على

سير المنشأة نحو أهدافها المرسومة والمخططة لها سابقاً بكل كفاءة وفاعلية والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التقييد بالأنظمة والقوانين التي وضعتها الإدارة .

٢-٧-٢-٢ أهداف الرقابة الداخلية

هنالك عدة أهداف للرقابة الداخلية ومنها مايلي .:

- ١- توفير الحماية لأصول الشركة.
- ٢- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة .
- ٣- تقدير مدى تحقق الأهداف المرجوة .
- ٤- الالتزام بإجراءات والسياسات الإدارية المرسومة من قبل المنشأة.
- ٥- استخدام الأمثل للموارد (طاهر وتركي، ٢٠١٣).
- ٦- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية (فتاح ومحمد، ٢٠١٢).

ويرى الباحث إن من أهم أهداف الرقابة الداخلية هو تخفيض أو تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن من خلال رصد ومنع المخالفات التي من المحتمل حدوثها من خلال الأنظمة والتعليمات التي تضعها المنشأة، والتأكد من إن أفراد قد قاموا باتباع كل السياسات والخطط الموضوعة من قبل الإدارة على أحسن وجه .

٣-٧-٢-٢ مقومات الرقابة الداخلية الفعالة في ظل التشغيل الالكتروني

لن تختلف مقومات نظام الرقابة الداخلية في ظل النظام الالكتروني للبيانات عنها في ظل النظام المحاسبي اليدوي، ومع ذلك فإن تباين طبيعة مشكلات الرقابة في النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الالكتروني عن طبيعة مشكلات الرقابة في النظام المحاسبي اليدوي سوف ينعكس أثره على وسائل تحقيق كل من مقومات الرقابة الداخلية، وان كان ولا شك أن هذه الاختلافات سوف تتعلق بالأساليب والإجراءات الخاصة بالحفاظ على هذه المقومات (حجازي، ٢٠١٠).

لمواجهة العديد من المخاطر المصاحبة لاعتماد على تكنولوجيا المعلومات تقوم الشركات غالباً باستخدام أساليب رقابية خاصة بتكنولوجيا المعلومات وتصف معايير التدقيق فئتين من أساليب الرقابة الخاصة بالأنظمة التكنولوجية هما (الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات) (Arins, ٢٠١٣).

أولاً: أساليب الرقابة العامة :

وهي تطبيق على كل جوانب نظام تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك إدارة تكنولوجيا المعلومات، فصل المهام الخاصة بها، تطوير الأنظمة، الأمن المادي والمباشر الخاص بالوصول للمكونات المادية للجهاز او البرنامج، وما يرتبط بها من بيانات، النسخ الاحتياطي وتخطيط الطوارئ في حالة الطوارئ غير المتوقعة، وأساليب الرقابة على المكونات المادية، ويقوم المحاسب القانونيين بتقسيم أساليب الرقابة العامة للشركة ككل.

ثانياً : الرقابة على التطبيق

الرقابة على التطبيق تتمثل في الرقابة على كل تطبيق بما يحقق الأهداف الخاصة بالعمليات، مثل الرقابة على عمليات المقبوضات النقدية ، أو عمليات المبيعات، وغيرها وهي تشمل الرقابة على المدخلات والرقابة على المخرجات على التشغيل وفيما يلي بيان لكل منهما (ذنيبات، ٢٠١٥).

١- الرقابة على المدخلات

وتشمل على الفحص والدقة والاكتمال والتفويض المتعلقة بالمدخلات ، وغايتها التحقق من إن المعلومات التي تم تغذيتها الى جهاز الحاسوب هي معلومات صحيحة وتمت من قبل أشخاص مسئولين ويمتلكون التفويض بذلك ،وان هذه المعلومات التي تم إدخالها لم يتم تحريفها او تغييرها.

٢- الرقابة على المخرجات

أن الغرض من هذه الرقابة هو التركيز على كشف الأخطاء التي حدثت أثناء عملية التشغيل وليس منع الأخطاء خلال عملية التشغيل ، حيث تشتمل هذه الرقابة على دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها بالإضافة الى سرية المعلومات والحفاظ عليها والتحقق من أن كافة العمليات التي تم إدخالها قد انعكس أثرها على المخرجات، ويضيف مسعد والخطيب (٢٠٠٩) أن من أهداف الرقابة على المخرجات هو التأكد ما أن (الزماذج والتقارير والقوائم المالية) والتي تعتبر من المخرجات ونتائج التشغيل قد تم وصولها الى مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات في الوقت المناسب، فضلا عن المحافظة على سلامة ودقة وتكامل المعلومات التي تم الحصول عليها كمخرجات لنظام المعلومات.

٣- الرقابة على المعالجة

ان هذه الرقابة تختلف عن باقي الرقابات من حيث المميزات التي تحملها حيث انها منع

وتكتشف وتصحح الأخطاء التي قد تحدث في عملية التشغيل، حيث توجد هذه الأدوات الرقابية داخل النظام حيث تحقق وتوفر هذه الأدوات درجة عالية من الثقة بان المدخلات داخل الحاسوب قد تم تشغيلها بالشكل الصحيح.

ويرى الباحث إن كل من الرقابة السابقة الذكر تعتبر من وجهة نظرة مهمة ،حيث ارتباطها مجتمعة تمثل مثلث الاطمئنان لدى المحاسب القانوني من إن جميع البيانات قد أدخلت وعلجت بصورة صحيحة،وان المخرجات قد تم الاستفادة منها من قبل المستخدمين لهذه البيانات وفي الوقت المناسب .

٢-٢-٧-٤ خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المحاسب القانوني الخارجي أسلوباً خاصاً في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجود في المنشأة ،حيث يتبع المحاسب القانوني ثلاثة خطوات في سبيل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية(الصباغ واخرون،٢٠٠٨).

الخطوة الاولى دراسة نظام الرقابة الداخلية كما هو موضوع او كما هو مصمم

ان دراسة نظام الرقابة الداخلية تعتبر الخطوة الأولى التي يتبعها المحاسب القانوني ،حيث يقوم بجمع المعلومات والبيانات عن المنشأة وعن نظام الرقابة المصمم والموضوع في المنشأة وإجراءاته وتعليماته والضوابط المكونة له بهدف تكوين صورة عامة عن نواحي الرقابة الداخلية وفهم بيئة النظام وتدفق العمليات بالمنشأة،

الخطوة الثانية :فحص واختبار مدى الالتزام بإجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الموضوع

تعتبر هذا الخطوة جانباً من العمل الميداني الذي يقوم به المحاسب القانوني وليس عملاً مكتوباً كما هو الحال في الخطوة الأولى ،ويهدف المحاسب القانوني من خلال هذا الخطوة الى التحقق من ان إجراءات وضوابط الرقابة الداخلية الموضوع قد تم تنفيذها فعلاً كما هو مخطط لها.

الخطوة الثالثة تقييم النظام بشكل نهائي وتحديد مدى امكانية الاعتماد علياً لاستكمال عملية التدقيق

عند انتهاء المحاسب القانوني من جمع الحقائق والمعلومات عن تصميم نظام الرقابة وفحص الطريقة التي يتم تنفيذها وتطبيقه يكون قد وصل الى موقف يسمح له بممارسة حكمة

المهني لتقييم النظام والحكم على مدى فعالية وكفاءته ، ومن ثم تحديد درجة الاعتماد عليه والتي تؤثر على حجم ونطاق الاختبارات التي يقوم بها . ويرى الباحث إن هذه الخطوة من أهم خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظرة ، لان على ضوء ما توصل إليه المحاسب القانوني من فحص يمكنه من تحديد درجة الاعتماد على النظام ، وذلك لان حجم ونطاق الاختبارات تعتمد كلياً على نتائج هذه الخطوة والذي بدوره يحدد المحاسب القانوني حجم العينة إثناء تدقيقه . يلاقي المحاسب القانوني بعض الاختلافات عند تقويمه للرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الالكترونية ومنها .

١- اختلاف طرائق تشغيل البيانات في الحاسوب عنها في النظم التقليدية ، مما يترتب عليه وجود اختلافات في السجلات لكل نظام حيث تكون سجلات الحاسوب على شكل بطاقات مثقبة او أشرطة او اقراص او اسطوانات ممغنطة او على شكل معلومات مخزونة في وحدة التشغيل المركزي على عكس السجلات التقليدية الورقية ، والتي يمكن التحقق من البيانات المثبتة به بالأساليب التقليدية العادية حيث يمكن فحص العمليات المختلفة وتتبعها منذ نشأتها وعرضها في القوائم المالية .

٢- ان اختلاف مدى تقسيم العمل في الحاسوب عنه في ظل الأنظمة التقليدية ، مما يترتب عليه تغيير شكل العلاقات التنظيمية داخل المشروع ، حيث يتمكن الحاسوب من القيام بأكثر من عملية واحدة وفي وقت واحد وبإشراف موظف معين على عكس ذلك في النظم التقليدية التي يتطلب القيام بهذه المهام عدد من الموظفين .

٣- إن اختلاف تفاصيل إجراءات الرقابة في النظم الالكترونية عنها في النظم اليدوية التقليدية يترتب عليه اختلاف في أسلوب تطبيقها، فإجراءات الرقابة الداخلية في النظم الالكترونية تتم عن طريق الحاسوب نفسه او البرامج الموجودة فيه، على عكس إجراءات الرقابة في ظل النظم العادية التي تتم عن طريق الفحص والتتبع والمطابقة والتي يقوم بها الموظفون انفسهم .

٤- التشغيل بالحاسوب ، حيث ان البيانات المستخرجة من الحاسوب تكون اكثر دقة واطل عرضة للأخطاء، وذلك لان تشغيل البيانات تكون بطريقة موحدة ونمطية على عكس تلك البيانات التي تستخرج من التشغيل اليدوي، والتي من المحتمل ان تحتوي على بعض الأخطاء (محمود وآخرون ، ٢٠١١).

لذا فان المحاسب القانوني قد يلاقي عدده مصاعب عند تقييمه لنظم الرقابة الداخلية في البيئة التي تستخدم الحاسب ومنها .

- اختفاء الدليل المادي الملموس الذي يحتاجه المحاسب القانوني في بعض العمليات بشكل يمكن قراته بالعين المجردة .

- مشاكل في فهم مصطلحات الحاسب الالي .

- صعوبة فهم طرق معالجة البيانات وتتبع مسارها .

- صعوبة إدراك الإخطار المتعلقة بالحاسب الالي وأساليب تلافيها .

- صعوبة توفير العناصر الرقابية الملائمة لبيئة الحسابات الالية . (الكفراوي ، ٢٠١٠:ص٧٢).

وعند أالنتهاء المحاسب القانوني من هذه الخطوات والحصول على نتائج فحص وتقويم

نظم الضبط الداخلي السابقة يقوم بوضع خطة المراجعة ، واختيار أساليبها ، وتنفيذ إجراءاتها.

٢-٧-٥ أسباب فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المحاسب القانوني

هناك عدة أسباب تدفع المحاسب القانوني لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومنها(الحدر ب (٢٠١٠).

١- تعتبر نقطة الانطلاق يبدأ من عندها المحاسب القانوني عملة .

٢- اعتماد المحاسب القانوني على نتيجة الفحص برسم برنامج التدقيق المناسب .

٣- تساعد في تحديد كمية الاختبارات اللازمة .

٤- تساعد في تحديد حجم العينة المناسبة اللازمة .

ويرى الباحث إن من أهم أسباب فحص المحاسب القانوني لنظام الرقابة من وجهة نظرة،

هو المساعدة في رسم برنامج التدقيق المناسب ،حيث من خلال الفحص يُمكنه من رسم برنامجه

الذي يراه مناسب من حيث الوقت وكيفية التنفيذ .

٢-٧-٦ أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية

يوجد هناك عدة أساليب والتي يمكن ان يستخدمها المحاسب القانوني عند دراسة نظام

الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث تساعد هذه الأساليب المحاسب

القانوني على فهم هيكل هذا النظام والإمام به ومنها (محمد و راشد ، ٢٠١٣).

١- قائمة الاستقصاء

ن خلال هذه القائمة يمكن للمدقق الإلمام بنظام الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الالكتروني للبيانات ، حيث تُعد هذه القائمة لتغطي بعض الجوانب، ومنها الرقابة التنظيمية ، والرقابة على الحاسب لالالكتروني، وتشغيله والرقابة على المدخلات وتصميم وإعداد النظم وحماية الملفات والرقابة عليها والرقابة على المخرجات والمراجعة الداخلية.

٢- خرائط تدفق الرقابة

يعتمد المحاسب القانوني على هذه النوع من الأساليب في دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية لغرض تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية، حيث يعتبر هذا الأسلوب من الأدوات الحديثة نسبياً، والتي فرض استخدامها وجود نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

٣- المقابلات الشخصية

من الأساليب التقليدية في دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية هو أسلوب المقابلات الشخصية، حيث يستخدم المحاسب القانوني هذا الأسلوب في حالات نظم التشغيل الالكتروني ونظم التشغيل العادي (التقليدي) ، حيث يقوم المحاسب القانوني بطرح بعض الأسئلة على الموظفين ، لكن الاختلاف هنا عن التشغيل التقليدي في مجموعة الأشخاص الذين سوف يقابلهم المحاسب القانوني للتعرف على نظام الرقابة الداخلية ، حيث يتم مقابلة مُعدي البرامج و محلي النظام ، وذلك لفهم وظائف النظام والتعرف على اجراءات الرقابة الموجودة به ومشغلي الحاسوب للتعرف على مدى كفاية النظام كما يتم مقابلة الموظفين الذين يقومون بالإعمال المكتبية اليدوية لغرض التعرف فيما اذا كانت هناك مشاكل في عملية تغذية النظام بالبيانات ، كما يقوم بمقابلة مستخدمي النظام للتعرف على تأثير النظام على كفاءة وفاعلية إعمالهم.

٤- المذكرات التلخيصية والوثائق الأخرى

تعتبر المذكرات التلخيصية والتي يقوم المحاسب القانوني بتدوينها بنفسه عن النظام الالكتروني الموجود والمطبق في المنشأة محل التدقيق وعن النواحي الرقابية في هذا النظام احد الوسائل التي يعتمد عليها المحاسب القانوني في دراسة نظام الرقابة الداخلية ، فضلا عن اعتماده

على الكتيبات والتقارير التي أعدتها المنشأة والتي تخص النظام ووسائل الرقابة عليه.
يرى الباحث إن أسلوب خرائط تدقيق الرقابة هو الأسلوب الأفضل لدى المحاسب القانوني، حيث يعتبر هذا الأسلوب حديث نسبياً، وأضافاً إلى أنه يُمكن المحاسب القانوني من تحديد نقاط القوة والضعف في النظام، وهو الهدف من عملية فحص النظام .

٢-٢-٨- الحصول على أدلة الإثبات كافية ومناسبة

إن تدقيق الحسابات في حد ذاتها هي عملية تجميع للأدلة والإثباتات، وتمثل الأدلة أساساً معقولاً لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة معينة، حيث يتطلب من المحاسب القانوني الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة تمكنه من إبداء رأي سليم على القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق (الذجاوي والقضاه، ٢٠١١) ، حيث تمكن هذه الأدلة من التأكد بان بيانات العميل خالية من الأخطاء الجوهرية، وان نظام الرقابة الداخلية في الشركة محل التدقيق يعمل بشكل فعال (Nelson, ٢٠٠٩).

٢-٢-٨-١ أدلة الإثبات

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معيار التدقيق الدولي رقم (٥٠٠ لسنة ٢٠٠٤) تحت عنوان "أدلة الإثبات في التدقيق " حيث عرفها (Arnes, ٢٠١٣p:٢٩٤) "هي المعلومات التي يستخدمها المحاسب القانوني لتحديد ما اذا كانت المعلومات التي تم مرتجعتها تتفق مع المعايير الموضوعية، وتختلف المعلومات بشكل كبير طبقاً للامدى الذي يقتنع فيه المحاسب القانوني بما كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها" .

ويضيف مذصور و محمد (٢٠١١) حيث تقسم الأدلة إلى نوعين هما أدلة داخلية وهي الأدلة التي يحصل عليها المحاسب القانوني من داخل المنشأة، والتي تشمل على الدفاتر والسجلات المحاسبية والقانونية، وأدلة خارجية وهي الأدلة التي يحصل عليها المحاسب القانوني من خارج المنشأة، مثل المصادقات على حساب المنشأة من قبل الجهات المعنية كالعملاء والزبائن والبنوك وإدارة الضرائب .

٢-٢-٨-٢ دليل الإثبات الإلكتروني:

وقد عرفه دحدوح والقاضي (٢٠٠٩، ص:٣٣٣) "أنة معلومات تم تكوينها او ارسالها او معالجتها او تسجيلها او الاحتفاظ بها الكترونياً والتي يعتمد عليها المحاسب القانوني للتأكيد من

صحة العمليات والقيم الواردة بالقوائم المالية لكي يُمكن من إبداء راية حول عدالة القوائم المالية"

كما عرفا مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في دراستها لإجراءات المراجعة (APS) الدليل الإلكتروني بأنه "المعلومات التي تنقل أو تشغل أو تعدل إلكترونياً والتي يستخدمها المحاسب القانوني في تقييم القوائم المالية (نخال، ٢٠١٠، ص: ١٣٥).

ويرى الباحث من خلال التعريف السابقة ان الأدلة الكترونية تختلف عن الادلة الورقية في كونها معلومات الكترونية إي أنها تنقل وتشغل الكترونياً لكنها لا تختلف من حيث درجة الأهمية في كونها تمثل العسا التي يركز عليها المحاسب القانوني في تقييم القوائم المالية .

٢-٨-٣ جمع وتقييم الأدلة

يمكن تعريف الدليل في التدقيق على انه "أي معلومات يتم الاستعانة بها من اجل تحديد مدى التوافق بين المعلومات المالية والمعايير المقررة سلفا وهذا ما ينص عليه المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي يتطلب من المحاسب القانوني جمع وتقييم الأدلة التي تدعم الرأي الذي يتوصل اليه حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية والبعض يصف عملية التدقيق بأنها عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة التي تتعلق بتأكيدات الإدارة حيث في ذلك محور عملية التدقيق" (عمارة، ٢٠١٢، ص: ٣٧) .

ويرى ابراهيم (٢٠٠٥) ان على المحاسب القانوني ان يأخذ في الحسبان عنصر الوقت في فترات وجود المعلومات وطبيعة ومدى الاختبارات الأساسية عند التدقيق الإلكتروني، حيث تزداد أهمية خاصة التوقيت المناسب لأدلة الاثبات الإلكتروني ويتسع نطاق تطبيقها من قبل المحاسب القانوني وذلك لان الدليل الإلكتروني قد يمكن الحصول عليه عند نقطة معينة من الوقت وقد لايمكن استرجاع هذا الدليل بعد فترة من الوقت، لذا على المحاسب القانوني ان يبذل اهتمامه الكبير بالنسبة لعملية التوقيت حيث ان حصوله على الأدلة بصورة تقترب من تاريخ حدوثها الفعلي يجنب المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الأدلة .

ومن أهم أدلة الإثبات التي تستخدم عند التدقيق الإلكتروني للبيانات ،هي التحليل الإحصائي ووسائل الضبط والتحكم الإلكتروني وأسلوب عينات الاختبار واستعراض تفصيلي للمخرجات (صرخو ،٢٠٠٩).

٢-٢-٨-٤ اثر التشغيل الإلكتروني على أدلة الإثبات

مع زيادات عمليات التشغيل الإلكتروني للبيانات والنمو المطرد في التجارة الإلكترونية فقد أخذت أدلة الإثبات في تدقيق الحسابات مسارا الكترونياً ايضاً ،وفي هذا الصدد يستخدم مدقق الحاسوب في التعرف على أدلة الإثبات الملائمة في هذه الظروف، وفضلا عن ذلك فهناك العديد من برامج تدقيق الحسابات المتخصصة في التعامل مع البيانات المسجلة الكترونياً، بحيث يسهل للمحاسب استخدامها في اي وقت واي مكان خاصة مع انتشار الحسابات المحولة (محمود وآخرون ،٢٠١١) ،ويضيف يعقوب (٢٠١٢) يجب على المحاسب القانوني ان يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع ان يخرج باستنتاجات معقولة لتكون الأساس الذي يبني عليها رأيه المهني ،وقد لا يتوفر للمدقق عند استخدام تكنولوجيا المعلومات اي سجلات ورقية ولهذا فأنه على المحاسب القانوني ان يأخذ في اعتباره اثر تكنولوجيا المعلومات عندما يرغب في الحصول على ادلة الإثبات لكي يضمن نزاهة العمليات .

ولا شك انه وعند استخدام تكنولوجيا المعلومات فان معظم السجلات تصبح غير مادية كما في الاسلوب اليدوي ،حيث يمكن تدميرها والتخلص منها بسهولة او تعديلها بدون ترك اي اثر او دليل على التخريب او التعديل،"ومن هنا فرض تحديا على المحاسب القانوني يتمثل في الالتزام بأداء اختبارات المراجعة الأساسية (اجراءات تحليلية أو اختبارات تفاصيل) مبكراً إثناء الفترة المحاسبية ومتزامنة مع اختبارات الرقابة ومعتمدة على المعاينة الفورية والمراجعة عن بعد"(ابراهيم ٢٠٠٤ ص:٢٨).

ويضيف دهمش وابو زر (٢٠٠٥، ص:٦) "ان المستندات المستخرجة من الحاسوب والإثباتات الإلكترونية تختلف عن الإثباتات الورقية (الاسلوب التقليدي) من حيث صعوبة التغير والتبديل وكفايتها لإثبات المصادقية وكمال المستندات ودليل المصادقات وسهولة الاستعمال والوضوح "

ومن هنا نجد إن اثر استخدام نظم التشغيل الإلكتروني على وظيفتين اساسيتين لأدلة الإثبات وهي (القباني ،٢٠٠٨).

١-تجميع الأدلة

٢-تقييم الأدلة

١-تجميع الأدلة :

يواجه المحاسب القانوني صعوبة في تجميع الأدلة في حال استخدام التشغيل الإلكتروني عما كان عليه في النظم التقليدية، وذلك جراء تعقد تكنولوجيا الرقابة الداخلية الغير موجود في النظم التقليدية، ولاشك ان فهم المحاسب القانوني لتكنولوجيا الرقابة ليس بالأمر الهين وذلك للتطور السريع للبرنامج والآلات مما صاحبها تطور العناصر الرقابية المتعلقة بها، لذا على المحاسب القانوني مواكبة هذا التطورات لتساعده في الحصول على أدلة مناسبة لإتمام عملية التدقيق.

٢-تقييم الأدلة

أن تقييم الأدلة في النظم التشغيل الإلكتروني تكون أكثر خطورة عما كانت عليه في حال النظم التقليدية، حيث يواجه المحاسب القانوني بعض المشاكل في التقييم، ويعود سبب ذلك إلى ان اي خطأ في البرنامج الإلكتروني يبقى مستمر هذا الخطأ في التشغيل لفترة، كما إن سرعة انتشار الأخطاء تكون عالية في التشغيل الإلكتروني، لذا على المحاسب القانوني وقبل البدء في استخدام هذه البرامج يجب عليه التأكد من ان العناصر الرقابية المتوفرة بالبرنامج كافية للحفاظ على الأصول، كما يجب على المحاسب القانوني إن يفهم اولاً متى تعمل العناصر الرقابية، كما يجب عليه إن يكون قادراً على تتبع ترتيب حدوث الخطأ في مدخلات العملية التي أثرت على النتائج التي يستخدمها مختلف المستخدمين، ومع زيادة تعقد نظم تشغيل البيانات إلكترونياً وتكنولوجيا الرقابة الداخلية تزداد الصعوبة التي يواجهها المحاسب القانوني لتقييم عناصر القوة وعناصر الضعف في الرقابة ككل.

٢-٢-٨-٥ خصائص أدلة الإثبات

حتى يكون دليل الإثبات مقنعاً للمدقق يجب ان تتوفر لدى الدليل صفتين أساسيتين هي الملائمة والكفاية .

أولاً: ملائمة الأدلة

تتناسب ملائمة الأدلة مع الإجراءات التدقيق التي سيؤديها مدقق الحسابات اي ان مدى ملائمة الدليل لا يتأثر بحجم العينة او بمفردات المجتمع الذي سحب منه العينة ، وإنما يتأثر باختيار المحاسب القانوني لإجراءات معينة تساعد على تحقيق خاصية او اكثر ،من خصائص الدليل الملائم .

أ- إن يناسب الدليل هدف التدقيق الذي يسعى إليه المحاسب القانوني .

ب- إن يحصل المحاسب القانوني على الدليل مباشرة .

ج- ان يكون مصدر الدليل محلاً للثقة ومؤهل لذلك .

د- الموضوعية الدليل ولا يحتاج الحكم عليه لتحديد مدى هذه الموضوعية .

هـ- توقيت الدليل ،إن يكون ملائماً سواء فيما يتعلق بجمع الدليل او الفترة الزمنية التي تغطيها أعمال المراجعة (علي وشحاتة، ٢٠١٤).

و- استقلال مصدر الدليل، وكلما كان مصدر الدليل من الخارج كلما تزداد درجة استقلاله

ز- فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل ، حيث كلما كانت الرقابة الداخلية لدى العميل فعالة كلما تزداد درجة المحاسب القانوني بالدليل وبالعكس (zakari, ٢٠١٣).

ثانياً: الكفاية

هي تتعلق بحجم الأدلة التي يحصل عليها المحاسب القانوني ،اي ان تكون بالقدر الكافي والضروري لدعم راية الفني حول عدالة القوائم المالية المقدمة، وتعتبر الكفاية قياس لكمية ادلة الاثبات وتعتمد على التقدير الشخصي للمدقق و حسب ظروف المنشأة التي يقوم المحاسب القانوني بتدقيق أعمالها ،وبما ان المحاسب القانوني يلجأ الى استخدام العينات فأنه يتطلب منه معرفة ماهو حجم العينة الملائمة لدعم راية (المطارنه، ٢٠١٣).

ويرى الباحث إن حجم الدليل متروك للمدقق وتقديره الشخصي وذلك باستفادة من خبرته العملية في مجال التدقيق ،حيث لا يوجد هناك نص قانوني يحدد أو يلزم المحاسب القانوني بعدد الأدلة التي يجب إن يحصل عليها خلال عملة ، وإنما يترك له الحرية في عدد تلك الأدلة التي يراها كافية لتدعيم راية الفني .

وهناك بعض العوامل المؤثرة على حجم أدلة الإثبات التي يقوم المحاسب القانوني بجمعها (دحدود والقاضي، ٢٠٠٩، ص: ٣٣٢-٣٣٣).

- ١- الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم المراجع بفحصه حيث انه كلما زادت الأهمية النسبية للعنصر موضوع الفحص كان من الضروري الحصول على عدد اكبر من الأدلة والعكس صحيح.
- ٢- سهولة التلاعب في العنصر حيث انه كان احتمال خطأ او غش او تلاعب في العنصر محل الفحص كبيرا وجب على المحاسب القانوني ان يحصل على كمية اكبر من الأدلة ،مثلا عنصر النقدية من اكثر العناصر للاختلاس لذا يجب على المحاسب القانوني أن يكون حريصاً، وان يجمع أدلة كافية حول هذا العنصر، وعلى العكس بالنسبة لعنصر الأراضى.
- ٣- تكلفة الحصول على الدليل ان عملية جمع الأدلة تكلف المحاسب القانوني جهداً وزمناً ومالاً، لذا يجب عليه قبل حصوله على الدليل ان يقارن ما بين تكلفة الحصول عليه وبين الفائدة منه، فإذا كانت الفائدة اكبر من التكلفة فأنه يجب عليه إلا يتوانى في الحصول عليه.
- ٤ درجة فعالية الرقابة الداخلية، ان نظام الرقابة الداخلية هو دليل يجد ذاته ،وهذا يعني إذا كانت فعالية هذا النظام جيدة يمكن للمدقق إن يقلل من كمية الأدلة التي يقوم بجمعها والعكس صحيح.
- ٥- مدى تجانس الدليل مع العنصر، ليس كل دليل صالحاً لتكوين القناعة، وفي جميع الأحوال فالوجود الفعلي يصلح للأصول المادية والمصادفات للحسابات تحت التحصيل.
- ٦- هدف التدقيق ، قد يكفي دليل واحد فمثلاً إذا كان هدف التدقيق هو التأكد من وجود النقدية ،فيقوم المحاسب القانوني بالجرد الفعلي لهذا العنصر، إما إذا كان هدف التدقيق هو معرفة القيمة الفعلية لبضاعة أخر المدة فبالإضافة إلى ملاحظة جرد فعلي لا بد من التأكد من الكمية ومن صحة التقويم.

٢-٢-٩ المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير المحاسب القانوني زبده عملة والذي يتضمن النتائج التي تم توصل اليها من خلال عملة ،حيث يعتبر التقرير وسيلة الاتصال ما بين المحاسب القانوني ومستخدمي البيانات المالية ،كما يعتبر التقرير احد المراجع الرئيسة التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المحاسب القانوني المدنية منها أو الجنائية ،وتؤكد معايير إعداد التقرير على الأمور الآتية: (ذنيبات ، ٢٠١٥).

١- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترات السابقة.

٣- تُعبر القوائم المالية بشكل كافٍ ومناسب عن ما تضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

٤- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المحاسب القانوني عن القوائم المالية كوحدة واحدة، وأن يكون هذا الرأي مكتوب وبيّن النتيجة النهائية لعملية التدقيق.

ويرى الباحث إن إعداد التقرير يعتبر الخطوة الأخيرة من خطوات عملة كمدقق، حيث بعد إن أنهى عملية التدقيق، يقوم بتوثيق كل ما حصل عليه من عملية التدقيق، حيث يكتب تقريره النهائي و راية عن أعمال المنشأة التي دققها، سواء كان المحاسب يستخدم التدقيق الإلكتروني أو التدقيق اليدوي التقليدي، كما أن على المحاسب القانوني الالتزام بهذه المعايير جميعاً والتي تمكنه من الخروج برأي فني سليم ومحايّد عن أعمال المنشأة قيد التدقيق وتجنبه المسائلة القانونية.

كما يتفق الباحث مع (المنصور، ٢٠١٠) في أن استخدام التدقيق الإلكتروني لم يغير من معايير التقرير، بل كان له أثره إيجابي في رفع كفاءة وفعالية المحاسب القانوني لأعداد تقريره، ومن عدة نواحي الشكلية منها وسهولة توصيل التقرير إلى الجهات المستفيدة الداخلية أو الخارجية.

٢-٢-١٠ مهنة التدقيق في الأردن

تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة، ولها تقاليدها ومسؤوليتها المهنية التي تحددها جمعيات ونقابات المحاسبين والمحاسب القانونيين، ولقد ساهمت مهنة التدقيق بشكل كبير في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات الحفاظ على أموال المستثمرين والمقرضين وحماية مصالح الجهات الأخرى ذات العلاقة.

وقد أدى ازدياد الطلب على خدمات المحاسبين والمحاسب القانونيين إلى ظهور معاهد وجمعيات مهنية لتنظيم المهنة ورعاية مصالح أعضائها في المجتمعات العريقة في المحاسبة.

فقد أدى قانون ضريبة الدخل في الأردن سنة ١٩٤٦ إلى تطور مهنة التدقيق فيها، ثم صدور قانون

مزاولة المهنة عام ١٩٦١. (محمود وآخرون، ٢٠١١).

حيث ظهرت أولى شركات التدقيق في الأردن هي (شركة خضير ورمضان وشركاه) في عمان سنة ١٩٤٤ وكانت هذه الشركة عبارة عن فرع او مكاتب تابعة للصفة الغربية، ومن ثم تبعتها (شركة سابا لتدقيق الحسابات) سنة ١٩٤٨ حيث نقلت فروعها من القدس الى عمان، وبعد ذلك أصبحت شركات التدقيق منها العربية والأجنبية تقوم على فتح فروع لها في عمان حتى أصبحت هذه المكاتب تزيد عن العشر شركات وفروع. (الطميزي، ٢٠١٠، ص:٦).

اما في الوقت الحاضر فيبلغ عدد شركات التدقيق في الأردن مايقارب (٢٠٠) شركة تدقيق، ومن أشهر شركات التدقيق شركة طلالة أبو غزالة حيث تمتد لها فروع خارج الأردن .

الشروط الواجب توفرها في مدقق الحسابات

لقد نص قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ على تحديد الشروط الواجب توفرها في مدقق الحسابات (المطارنة، ٢٠١٣، ص:٨١-٨٠).

أ- ن يكون أردني الجنسية لمن يطلب رخصة المزاولة.

ب- إن يتمتع بالأهلية الكاملة .

ت- إن لا يكون محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بأخلاق أو الأمانة .

ث- يجب إن يكون حاصل على احد المؤهلات العلمية التالية :

١-شهادة جامعية تخصص محاسبة.

٢-شهادة كلية مجتمع (الدبلوم) تخصص محاسبة .

٣-شهادة جامعية في إي من التخصصات ذات العلاقة بالمهنة على إن تتضمن الحد الأدنى من المواد المتعلقة بالمحاسبة ويتم تحديد هذه الشهادات والحد الأدنى المطلوب بمقتضى نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانون.

٤-شهادة في المهنة من المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها والمعترف بها من الهيئة العليا بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغاية إذا كان حاصلًا على شهادة جامعية .

هـ-إن يستكمل متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون ونظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الصادرة بمقتضاه.

و- إن يجتاز الامتحان الذي تجريه لجنة الترخيص بما في ذلك الامتحان بالتشريعات الأردنية ذات العلاقة بالمهنة .

٢-٢-١٠-١ مزايا المحاسب القانوني

يقوم المحاسب القانوني بجميع أعمال المحاسبين بالإضافة الى :

-المحاسب القانوني الأردني يحمل ترخيص لممارسة مهنة التدقيق وفقا لمتطلبات القوانين والأنظمة والتشريعات سارية المفعول .

-ان المحاسب القانوني الأردني يتمسك بأعلى مستويات التعليم المستمر لمواكبة التطورات المهنية وأخلاقياتها وكفاءتها .

وفي عام ١٩٨٧ تم تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن حيث تتمتع هذه الجمعية بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي ،ولها رئيس يمثلها أمام الجهات الرسمية ، وتتمثل الرؤيا الإستراتيجية للجمعية في تنظيم مزاولة مهنة المحاسبة القانونية وضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق ومعايير السلوك المهني المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني الأردني والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين الأردنيين وتعزيز مكانة الأردن عربياً وإقليمياً ودولياً في هذا المجال ،وان للجمعية أهداف تسعى لتحقيقها (رعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها ،وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة،المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة ،التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية) .
<http://www.jacpa.org.jo>

وتتولى الجمعية في سبيل تحقيق أهدافها ،المهام والصلاحيات التالية :

ا-نشر المعلومات المتعلقة بالمهنة بين المحاسبين القانونيين وإصدار الكتب والمجلات والنشرات الدورية المهنية والعلمية وتبادلها وعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية .

ب-التعاون في مجال المهنة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية .

ج-توثيق العلاقات المهنية والاجتماعية بين مزاولي المهنة محلياً وعربياً ودولياً .

د-الانضمام إلى عضوية الهيئات العربية والدولية ذات العلاقة بالمهنة اذا رأت ذلك مناسب

هـ-اقتراح تطوير التشريعات ذات العلاقة بالمهنة .

و- تدريب المحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات .(نظمي والعرب (٢٠١٢).

٢-٢-١٠-٢ حقوق المدقق وواجباته

يعود التدقيق على المجتمع بمنافع اقتصادية عديدة ،وان الدر الهام الذي يلعبه مدقق

الحسابات في تحقيق الشفافية المالية يجعل له حقوقاً يتمتع بها، وتقابلها واجبات عليه القيام بها وفيما الحقوق والواجبات كما بينتها القوانين والمعايير ذات العلاقة بالمهنة في الأردن. (ذنيبات، ٢٠١٥، ص: ٩٧).

أولاً: حقوق المدقق

يتمتع المدقق بمجموعة من الحقوق تختلف باختلاف نوع الخدمة التي يؤديها، ففي مجال التدقيق فإن المدقق يتمتع بحقوق حددها قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية وقانون الشركات وغيرها من القوانين بالإضافة الى معايير التدقيق الدولية المطبقة في الأردن وأهمها:

أ- حق الاطلاع، وطلب البيانات من الإدارة

من الحقوق الأساسية للمدقق حق الاطلاع على كل ما يراه ضرورياً يمكنه من القيام بعمله حيث بينت المعايير الدولية ان للمدقق ممكن أن يتحفظ في تقريره او يمتنع عن ابداء الرأي اذا منع من الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة. فقت نصت المادة ٢١ من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بأنه على المدقق الاطلاع على جميع القيود والسجلات والميزانيات المتعلقة بالأشخاص الذين يتعامل معهم ويقوم بتدقيق حساباتهم وان يطلب منهم موافاته بما يراه ضرورياً للقيام بعمله على أحسن وجه.

ب- الاستعانة بخبراء عند الحاجة.

ت- حق دعوة الهيئة العامة للاجتماع اذا دعت الحاجة لذلك .

ث- حق حصول على الأتعاب المتفق عليها .

ثانياً: واجبات المدقق

ان قيام المدقق بتحمل مسؤوليات يتطلب التحديد الواضح للواجبات التي نص عليها القانون وقد بينت معايير التدقيق الدولية وكذلك القوانين المنظمة للمهنة هذه الواجبات، حيث ورد بعضها في قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية وفي بعض مواد قانون الشركات رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧، حيث بينت المادة ١٩٣ من قانون الشركات الأردنية هذه الواجبات كما يلي :

١- مراقبة أعمال الشركة

٢- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمد ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية .

٣-فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وانظمة المراقبة المالية الداخلية والتأكد من ملاءمتها
لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها .

٤-التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة
وصحتها .

٥-الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والتعليمات الصادرة عن الشركة .

٦-أي واجبات أخرى يترتب على المدقق القيام بها بموجب هذا القانون وقانون تدقيق الحسابات
والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .

المبحث الثالث الدراسات السابقة

٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانكليزية

٢-٣-٣ مايميز الدراسة الحالية

الدراسات السابقة

تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت التدقيق الإلكتروني سواءً كان ذلك على الصعيد المحلي الأردني أم على الصعيد العالمي، وتم فصل الدراسات العربية عن الأجنبية كما تم ترتيب الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني بدءاً من الأقدم تاريخياً.

٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية

١-دراسة (حمدونة وحمدان، ٢٠٠٨) بعنوان: "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثرها على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام التدقيق الإلكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي يستخدم فيها مدققين الحسابات الخارجيين تكنولوجيا المعلومات، وتقويم مدى الاستخدام له في مختلف مجالات وأنشطة التدقيق من حيث: التخطيط، والرقابة، والتوثيق، كما هدفت إلى التعرف التحديات والصعوبات التي تواجه هذا التطبيق والمشاكل الناجمة عن ذلك، بالإضافة إلى التعرف على أثر التدقيق الإلكتروني على جودة الأدلة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير نموذج من الاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مدققين الحسابات في فلسطين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة، والتوثيق التدقيق إلى حد دون المتوسط، كما تبين أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساعد في تحسين جودة الأدلة التي جمعت من خلالها فقد اتضح أن له أثراً متوسطاً على تحسين ملائمة الدليل، وأن أكثر مراحل تأثيراً هي مرحلة التوثيق والتسجيل، وكذلك تبين أن له أثراً منخفضاً على كل من: كفاية وأهلية أدلة التدقيق، في حين لم يكن له أي أثر على تحسين التوقيت الجيد للحصول على الأدلة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة قيام الجهات المنظمة للمهنة بمتابعة استخدام مكاتب التدقيق لاسلوب التدقيق الإلكتروني من خلال سن التشريعات والرقابة على الجودة، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في تعزيز لمفهوم التدقيق الإلكتروني .

٢-دراسة (مطارنة، ٢٠١١) بعنوان: "مدى التزام مدققين الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (٣٠٠) في ظل التدقيق الإلكتروني: دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٣٠٠) من قبل مدققين الحسابات الأردنيين عند القيام بالتدقيق الإلكتروني، ومعرفة أهمية معرف مدققين الحسابات الأردنيين على أعمال العميل محل التدقيق عند القيام بالتدقيق الإلكتروني كما هدفت إلى معرفة مدى استخدام بنود الأهمية النسبية من قبل مدققين الحسابات الأردنيين عند القيام بتخطيط عملية التدقيق الإلكتروني. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير نموذج من الاستبانة، وأظهرت نتائج الدراسة: انه يوجد التزاماً من قبل مدققين الحسابات الأردنيين بالمعيار رقم (٣٠٠) التخطيط لعملية التدقيق الإلكتروني، كما أن المحاسب القانونيين في الأردن يقومون بالعمل على معرفة نشاط العميل التي يتطلبها معيار التخطيط رقم (٣٠٠) والذي يؤدي إلى تفعيل دورة في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الإلكتروني والمساعدة في ضبط الوقت والإجراءات اللازمة للقيام بعملية التخطيط. يوجد تطبيق لمفهوم الأهمية النسبية في ظل التدقيق الإلكتروني والتي يتطلبها معيار التخطيط رقم (٣٠٠) من قبل مدققين الحسابات الأردنيين وذلك لأهمية العديد من الاعتبارات التي يأخذها المحاسب القانوني عند تطبيق الأهمية النسبية مثل البنود ذات التأثير المادي، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من اهمها :ضرورة زيادة الوعي الدعم للنواحي الفنية والمهنية وتطوير الأساليب والتقنيات المستخدمة في مجال التدقيق الإلكتروني من قبل المدققين في الاردن ، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في تعزيز لمفهوم التخطيط لعملية التدقيق .

٣-دراسة (العرو، وآخرون، ٢٠١١) بعنوان: "تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستوى استخدام مدققين الحسابات في الأردن لأساليب تكنولوجيا المعلومات والتعرف على مدى استخدام أجهزة وبرمجيات العميل في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن، كما هدفت إلى تحليل أثر استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية في إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر مدققين الحسابات، بالإضافة إلى تحليل أثر استخدام أنظمة المعلومات التكنولوجية في إعداد التقرير الإلكتروني لدى مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن من وجهة نظر مدققين الحسابات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير نموذج من الاستبانة وأظهرت نتائج الدراسة: أن مستوى استخدام المحاسب

القانونيين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة، بمتوسطين حسابيين على التوالي، (٣.٢٤) (٣.٣٧)، كما أظهرت النتائج بوجود أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعة على إتمام عملية تدقيق الحسابات ويفسر ما مقداره ٦٣% من التباين في إتمام عملية التدقيق الإلكتروني، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من اهمها :ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال توفير ربط مكاتب تدقيق الحسابات بالعمل وفيما يختص لبرمجيات المتشابهة لبرمجيات العميل ، وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسة في أنها أسهمت في تعزيز توجهات الدراسة الحالية نحو المتغير المستقل (التدقيق الإلكتروني) .

٤-دراسة (الزعيبي، ٢٠١١) بعنوان: "بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج متكامل لمتطلبات التدقيق الإلكتروني في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى المساهمة في حل مشاكل تدقيق الحسابات، والتكامل مع النظام المحاسبي، وتوفير الوقت الجهد في عملية التدقيق، بالإضافة إلى ضمان جودة مخرجات النظام المحاسبي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع مدققي الرواتب وتطوير نموذج من الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى بيان المتطلبات الأساسية للتدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبي وهي: التدقيق المستندي والتدقيق الفني والتدقيق الحسابي، ويقسم التدقيق الحسابي إلى: ما بعد التدقيق المستندي (الحساب)، وما بعد التدقيق الفني (الترصيد)، كما أظهرت النتائج أن أنظمة التدقيق الحالية المطبقة تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لتدقيق المعاملات المالية، وضعف هذه الأنظمة في توفير مخرجات من النظام المحاسبي ذات جودة عالية، وكذلك عدم وجود تكامل (لا ترتبط) بينهما وبين الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بيان دور استخدام التدقيق الإلكتروني ومميزاته في توفير الجهد والوقت في عملية التدقيق.

٥-دراسة الشيباب (٢٠١١) بعنوان "تقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مكاتب التدقيق

الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن، كما هدفت أيضا إلى التعرف على أثر استخدام هذه تكنولوجيا في عمليات التدقيق الخارجي على إعادة هيكله عمل المحاسب القانوني واستقلاليتها في مكاتب التدقيق كما تعرفت الدراسة على أهم معوقات التي تقف أمام استخدام هذه التكنولوجيا. وقد أظهرت النتائج أن مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات وأثرها على إعادة هيكله عمل المحاسب القانوني من قبل المحاسب القانونيين كان بدرجة متوسطة إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أن أثر هذه تكنولوجيا على استقلالية المحاسب القانوني كان بدرجة اقل من المتوسط وذلك من خلال الاستبانة التي قام الباحث بتوزيعها على عينة من المحاسب القانونيين الحسابات الخارجيين في الأردن. كما أظهرت النتائج من وجود الكثير من المعوقات التي تحد من تطبيق هذه تكنولوجيا التي من أهمها عدم توفر المؤهلات عند المحاسب القانوني لمواجهة هذه تكنولوجيا، كما اقترح الباحث عدة توصيات من أهمها أن تقوم مكاتب التدقيق بالعمل على تحسين وتدريب المحاسب القانونيين ليتمكنوا من توظيف واستخدام تكنولوجيا المعلومات والبرامج الحديثة في عملهم والعمل على توفير قواعد بيانات متطورة لتزويد المحاسب القانونيين بالمعلومات اللازمة وتدسين شبكة الاتصالات في المكتب، وضرورة أن تهتم هذه المكاتب لمواكبة التطورات والتعديلات في الأنظمة التكنولوجية الحديثة، تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على المهارات التي يجب توفرها في المحاسب القانوني الأردني عند استخدام التدقيق الإلكتروني

٦-دراسة غباين (٢٠١٢) "أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامن في تدسين جودة التدقيق من

وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين "

هدف الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، وقد ركزت هذه الدراسة على بيان أثر كل من تقنية الاختبار المتكامل وتقنية تنقيح البيانات وتقنية نظام الرقابة بمراجعة ملف واحد وتقنية رصد أحداث التدقيق وتقنية المحاكاة المستمرة على تحسين جودة التدقيق. وقد أظهرت النتائج أن لتقنية الاختبار المتكامل وتقنية تنقيح البيانات أثر على تحسين جودة التدقيق بدرجة عالية وتقنية نظام الرقابة بمراجعة ملف واحد وتقنية رصد أحداث التدقيق وتقنية المحاكاة المستمرة كان

لها أثر بدرجة متوسطة . وذلك من خلال الاستبانة التي قامت الباحثة بتوزيعها على عينة من المحاسب القانونيين الحسابات الخارجيين في الأردن، كما أظهرت النتائج وان استخدام تقنيات التدقيق المترامنة مجتمعة لها الأثر الايجابي على تحسين جودة التدقيق بدرجة متوسطة. كما أوصت الباحثة بتشجيع المحاسب القانونيين على استخدام والاستعانة بجميع الأساليب التدقيق المترامنة لما يسهم في الحصول على تقرير ذي جودة عالية كما أوصت الباحثة بضرورة عقد الندوات للتحدث عن التطورات الحديثة التي طرأت على عالم التدقيق، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في تعزيز لمفهوم التدقيق الالكتروني ومفهوم المحاكاه المتوازية.

٧-دراسة العبيدي (٢٠١٢)"مخاطر نظم المعلومات المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية

التدقيق في الأردن "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر نظم المعلومات المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن كما هدفت إلى إلقاء الضوء على ايجابيات وسلبيات استخدام نظم المعلومات المحوسبة مع التركيز على تقييم المخاطر المصاحبة لاستخداماتها كما هدفت إلى إبراز أهم التحديات التي على المحاسب القانوني مواجهتها للحد من هذه المخاطر حيث أظهرت النتائج بأنة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وبمستوى عام مرتفع لمخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية التدقيق الخارجي . كما بينت الدراسة أن هنالك مصدرين رئيسيين للمخاطر البيئية المصاحبة لاستخدام هذه النظم هما وجود خلل في الحواسيب المستخدمة في تطبيق النظام والخطر الثاني هو عدم امتلاك الكوادر عند تطبيق هذا النظام إلى المؤهلات العلمية والخبرة العملية اللازمة. كما أوصت الباحثة إلى الانتباه للمخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لأنها تؤثر على فاعلية عملية التدقيق كما أوصت الباحثة بالاهتمام بإدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل سليم وأمن، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على ايجابيات وسلبيات استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

٨-دراسة (المطيري، ٢٠١٣) بعنوان: "أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق والتعرف على معوقات استخدامها، كما هدفت إلى دراسة وتحليل وتقييم جودة التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققين الحسابات في دولة الكويت، بالإضافة إلى التعرف على مدى توفر العوامل المساعدة على القيام بعملية التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج من الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات (التقنيات الحاسوبية، الخبرة العلمية والعملية، وتطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققين الحسابات في دولة الكويت، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية من وجهة نظر مدققين الحسابات تعزى (للجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، والشهادات المهنية). كما خرجت الدراسة بأهم التوصيات منها العمل على استخدام تكنولوجيا معلومات لأثرها الواضح في ضبط جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية كما أوصت الدراسة بالتركيز من قبل المكاتب التدقيق على إجراء دراسات دورية للتعرف على نقاط القوة والضعف المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، تم الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة و بناء الاطار النظري.

٩-دراسة (سمور، ٢٠١٤) بعنوان: "دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمات التدقيق في فلسطين. كما هدفت إلى التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في مرحلة التخطيط بالإضافة إلى التعرف على دور التدقيق الإلكتروني في تدقيق الأحداث اللاحقة والالتزامات المستقبلية قبل إصدار تقرير المحاسب القانوني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج من الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن استخدام التدقيق الإلكتروني في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يؤدي إلى تحسين جودة خدمة التدقيق. كما أن مدققين الحسابات يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية بدرجة كبيرة وانه يوجد إدراك لدى المحاسب القانونيين الحسابات لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق أما من أهم توصيات كانت بضرورة استخدام وسائل وأساليب تكنولوجيا المعلومات والنظم الإلكترونية الحديثة بالإضافة إلى أدوات وتقنيات التدقيق الإلكتروني في عملية التدقيق لما لها أثر في تخفيض الوقت والجهد كما أوصى الباحث بضرورة تطوير الأساليب التقليدية التي يستخدمها المحاسب القانوني في تنفيذ مهام عملية التدقيق وخاصة عند العمل في ظل الأنظمة المحوسبة كما أوصى بضرورة زيادة التأهيل العلمي لمدققين الحسابات وتطوير قدراتهم من خلال تطوير برامج الدراسية الأكاديمية في الجامعات، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة من بعض أسئلة الاستبانة وتطويرها واستخدامها في الدراسة .

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانكليزية

١-دراسة (Al-Jabari, ٢٠٠٤) بعنوان:

The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in

Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج أو خطوات من أجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق، اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مقابلات مع كافة المحاسب القانونيين في شركة فاست لينك والبالغ عددهم (١٠) مدققين، حيث خلصت الدراسة إلى وضع نموذج للقيام بعملية تدقيق ضمن نظام محاسبي إلكتروني حيث أثبت هذا النموذج فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر لأنه يبدأ بالمخاطر ذات الأهمية القصوى. فيما أوصى الباحث ببدء التدقيق من المخاطر ذات الأهمية القصوى نظراً لأهميتها لأن الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسارة كبيرة، حيث يتم تقسيم الشركة إلى دورات ثم يتم تحديد الأنشطة في كل دورة ثم تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى في هذه الأنشطة وبعد ذلك يتم التدقيق على هذه المخاطر، تم الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة و بناء الإطار النظري.

٢-دراسة (Janvrin et al, ٢٠٠٨)، بعنوان:

" An Examination of audit information technology use and perceived Importance"

هدفت هذا الدراسة إلى بيان تأثير وأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق وتكونت عينة الدراسة من أربعة كبار شركات التدقيق حيث استخدمت قائمة استقصاء لأجل قياس الأثر والأهمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق. وقد بينت نتائج الدراسة أن المحاسب القانونيين يستخدمون تشكيلة واسعة من التقنيات لإجراء عملية التدقيق وإجراء الاختبارات التحليلية وكتابة التقرير التدقيق وذلك بدرجات متفاوتة حيث أظهرت النتائج أن تأثير التقنيات المستخدمة في التدقيق بتفاوت بالحجم استناداً إلى مدى استخدام هذه التقنيات في التدقيق. حيث أن كلما كان التدقيق غير ورقي ويعتمد على التكنولوجيا كلما كان له تأثير قوي على كفاءة عملية التدقيق وفعاليتها، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في أنها بينت مميزات التدقيق الإلكتروني .

٣-دراسة (Abu-Musa, ٢٠٠٨) بعنوان:

Information technology and its implications for internal auditing

هدفت إلى التحقق تجريبياً من أثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة المحاسب القانونيين الداخليين واختبار ما إذا كان إنجاز تقييم تكنولوجيا المعلومات المنفذة في المنظمات السعودية تختلف حسب هدف التقييم وخصائص المنظمة، تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات الأولية حيث وزعت ٧٠٠ استبانة عشوائياً على عينة من المنظمات التي تقع في خمس مدن رئيسة في المملكة العربية السعودية حيث تم جمع ٢١٨ استبانة صالحة للاستخدام. وخلصت إلى أن المحاسب القانونيين الداخليين بحاجة إلى تعزيز معرفتهم ومهاراتهم في نظام المعلومات الإلكتروني، وذلك لأغراض التخطيط والتوجيه والإشراف والتدقيق على الأعمال المنجزة. إن المحاسب القانونيين الداخليين يركزون بشكل أساسي على المخاطر التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة، مثل خصوصية البيانات وسلامتها وأمنها، وحماية الأصول، ولم يعطوا اهتماماً لتطوير النظام واكتساب أنشطة جديدة. وإن أداء المحاسب القانوني الداخلي في تقييم نظام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بعدة عوامل منها: أهداف تدقيق الحسابات، ونوع الصناعة، وعدد المتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فريق التدقيق الداخلي، وتم الاستفادة من هذه الدراسة في بيان أهداف التدقيق الإلكتروني.

٤-دراسة (Shaht, ٢٠١٣)، بعنوان:

The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر التجارة الإلكترونية على عمل مدقق الحسابات الخارجي في فلسطين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم نموذج من الاستبانة، وأظهرت نتائج التحليل أن التجارة الإلكترونية تلعب دوراً محورياً في إظهار تأثير ذلك على عمل المحاسب القانوني الخارجي في شركات التدقيق الدولية، وذلك لأن شركات التدقيق الدولية تمتلك تكنولوجيا ملاءمة لتنظيم المعلومات الضخمة التي تم جمعها من جميع المصادر في الشركات والبنوك أو المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تتعامل معها وتحليل البيانات لتأكيد عينة الدراسة والتي تخضع إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة. بالإضافة إلى أدلة وإجراءات التدقيق موثقة لجودة خلال عمليات التدقيق في التجارة الإلكترونية الناتجة من نظم المعلومات الإلكترونية نظراً أدلة التدقيق والتوثيق وأيضاً هناك أثر على مخاطر التنفيذ لعملية التدقيق، والتي هي عمليات ليست عادية، لذلك الحاجة لجهد واسع في تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بعمليات التجارة الإلكترونية والحصول على أكبر قدر ممكن لتأكيد هذه العمليات، وتم الاستفادة من هذه الدراسة في

التعرف على عمل المدقق والذي تم دراسته في الدراسة الحالية.

٥- دراسة (Ahmi & Kent, ٢٠١٣) بعنوان :

Audit Software (GAS) by External Auditors

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف ببرنامج العامة Generalized Audit Software

(GAS) وهي أداة تستخدم من قبل المحاسب القانوني الحسابات لأنتمة مهام التدقيق المختلفة،

حيث أن معظم المعاملات المحاسبية محوسبة، وتدقيق البيانات المحاسبية من المتوقع أن تكون محوسبة كذلك، والهدف من الدراسة هو دراسة استخدام برنامج التدقيق العامة من قبل المحاسب القانونيين الخارجيين في المملكة المتحدة، وقد استخدمت دراسة استقصائية على شبكة الانترنت لجمع التصورات، وخلص البحث إلى أن استخدام برامج التدقيق العامة منخفض بشكل كبير بين مكاتب التدقيق في المملكة المتحدة، حيث أن حوالي ٧٣٪ من مدققي الحسابات الخارجيين لا يستخدمون برنامج التدقيق العامة، بسبب الفائدة المحدودة المتصورة من استخدام برامج التدقيق العامة، في حين أن البعض المشاركين تعرف على مزايا برامج التدقيق العامة والبعض الآخر لا يستخدم هذه البرامج بسبب ارتفاع تكاليف تطبيقها، وعدم سهولة استخدامها ويوجد تفضيل لاستخدام أساليب التدقيق اليدوية التقليدية بدلا من ذلك، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بيان دور استخدام برامج التدقيق العامة في التدقيق.

٣-٣-٢ ما يميز الدراسة الحالية

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة على موضوع تكنولوجيا المعلومات وأثارها على عملية التدقيق، وان الدراسة الحالية للباحث هي امتداد للدراسات السابقة إلا أنها تلقي الضوء على أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني.

حيث تتناول الدراسة الحالية جانباً مهماً من التطبيقات الحديثة للمفاهيم المتعلقة باستخدام التدقيق الإلكتروني وأثره على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني، من خلال ثلاثة متغيرات تابعة هي (عملية التخطيط لعملية التدقيق والإشراف على المساعدين، فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وعلى أدلة الإثبات) ونظراً لقلّة الدراسات في هذا الموضوع فإن هذه الدراسة تعد إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

١-٣ منهجية الدراسة

٢-٣ مجتمع الدراسة وعينتها

٣-٣ أداة الدراسة

٤-٣ صدق الأداة وثباتها

٥-٣ أساليب جمع البيانات

٦-٣ المعالجات الإحصائية

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي :

١-٣ منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، إذ استخدم الباحث فيها المسح الميداني (Survey) لأراء مجتمع الدراسة المكون من المدققين المجازين العاملين في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي للتعامل مع البيانات وتصنيفها بحيث تصف الظاهرة والمجتمع المبحوث، والجزء التحليلي منها للحصول على نتائج اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى استنتاجات حول أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني.

٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين العاملين في الأردن المزاولين للمهنة التدقيق الإلكتروني والبالغ عددهم (١٢٨) مدقق، إما عينة الدراسة فتتكون من (١٠٤) مدقق، بينما كانت الاستبيانات المستردة (٨٤) استبانة، حيث تم استبعاد (٩) استبيانات بسبب بعض الفقرات التي لم يتم الإجابة عليها. والجدول رقم (١) يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة الخاصة للتحليل.

جدول رقم (١)
العينة ودرجة الاستجابة الفعلية

النسبة	العدد	البيان
٨١.٢%	١٠٤	الاستبيانات الموزعة
٨٠.٧%	٨٤	الاستبيانات المستردة
١٠.٧%	(٩)	الاستبيانات غير مستوفية لشروط التحليل
٨٩%	٧٥	الاستبيانات الصالحة للتحليل

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات التحليل

اختار الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد تكونت من فقرات راعي فيها أن تغطي المتغير المستقلة والتابعة، حيث تم الاستعانة بدراسة (حمدونة وحمدان، ٢٠٠٨ والشنطي، ٢٠١١ والمطارنة، ٢٠١١ والهنيني، ٢٠١١ وسمور، ٢٠١٤) وتتكون الاستبانة من جزأين رئيسيين وكما يلي:

١- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المحاسب القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق مثل (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية).

٢ الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في التعرف على أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني. الملحق رقم (١) يبين نموذج الاستبانة الخاصة بالدراسة الحالية والذي تم توزيعه على المبحوثين.

واعتمد الباحث في تصميم اداة الدراسة على مقياس ليكرت المكون من خمس قيم يختار المبحوث احدها، والتي تعبر عن موافقته بشأن كل فقرة من فقرات الاستبانة، (موافق بشدة ٥علامات، موافق ٤ علامات، موافق بدرجة متوسطة ٣ علامات، غير موافق علامتان، غير موافق بشدة علامة واحدة)، كما تم اعتماد مقياس ترتيبي لهذه الأرقام، وذلك لإعطاء الوسط الحسابي مدلولات باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها عند تحليل النتائج . أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدت في هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (تأثير متدني ، تأثير متوسط، تأثير عالي) وبناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) // عدد المستويات

(٥-١) / ٣ = ٣ / ٤ = ١.٣٣ . وبذلك تكون المستويات كالتالي:

مستوى تأثير متدني للفئة من (١_٢.٣٣).
مستوى تأثير متوسط من (٢.٣٤ - ٣.٦٧).
مستوى تأثير عالي من (٣.٦٨ - ٥).
حيث اعتمد الباحث على وسط فرضي (٣)

٣-٤ صدق الأداة وثباتها : أولاً: صدق الأداة :

قام الباحث بعرض الاستبانة على أساتذة من ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، ولتأكيد أن الباحث قد قام بقياس ما يجب قياسه والوصول إلى مستوى عال من الصدق الظاهري في الدراسة، وتم إرفاق تقرير وافي يتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها، وبعد استرجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، والملحق (٢) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

ثانياً: ثبات الأداة

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronpach's Alpha) للاتساق الداخلي، وذلك بهدف اختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة، ويدل ارتفاع قيمة على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (٠-١) ويكون قيمته مقبولة عند (٦٠%) وما فوق (Sekaran, ٢٠٠٦)، وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Guttman spli half)، والجدول رقم (٢) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا ووالتجزئة النصفية للمجالات والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة وكانت النتائج كما هو موضح في جدول رقم (٢)

جدول (٢)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا ووالجزئة النصفية للمجالات والدرجة الكلية

المتغير	الجزئة النصفية	الاتساق الداخلي
تخطيط عملية التدقيق والإشراف على المساعدين	٠.٨٤	٠.٨٢
فحص وتقييم نظام الرقابة	٠.٧٤	٠.٨٠
أدلة الإثبات	٠.٦٤	٠.٧٢
الدرجة الكلية	٠.٩٣	٠.٩٢

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات التحليل

٣-٥ أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما مصادر البيانات الأولية ومصادر البيانات الثانوية وكما يلي:

١- **مصادر البيانات الأولية:** وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث تغطي كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة الحالية حيث تم توزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن.

٢- **مصادر البيانات الثانوية:** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتشمل ما يلي:
- الكتب المحاسبية وخاصة التي تبحث في موضوع التدقيق الإلكتروني وأداء العمل الميداني للمحاسب القانوني.

- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع التدقيق الإلكتروني وأداء العمل الميداني للمحاسب القانوني.

- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

٣-٦ المعالجة الإحصائية

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة

تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن ثم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فإن الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

١-مقاييس النزعة المركزية: مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

٢- اختبار ألفا كرونباخ و(Guttman spli half)، وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

٣- تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)

حيث يستخدم هذا الاختبار لفحص العينة ما إذا كان متوسط متغير ما للعينة الواحدة يساوي قيمة ثابتة. (ابو زيد، ٢٠١٠، ص: ٢٤٣).

صدق البناء:

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية، حيث تم تحليل فقرات المقياس وحساب معامل تمييز كل فقرة من الفقرات، حيث أن معامل التمييز هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالمحور التي تنتمي إليه، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (٠.٢٣٨-٠.٨٤٤)، ومع المحور (٢.٤٣-٠.٧٤٦) والجدول رقم (٣) يبين ذلك

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية والمحور التي تنتمي إليه

معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة
**٠٧١٥	**٠٦٣٧	٢١	**٠٦١٣	**٠٥٨١	١١	**٠٥٧٧	**٠٦٩٥	١
**٠٥٦٥	*٠٢٤٥	٢٢	*٠٢٧٤	**٠٥٨٥	١٢	**٠٦٢٦	**٠٤٩٢	٢
**٠٦٢٠	**٠٦١٢	٢٣	**٠٦٤٩	**٠٤٦١	١٣	**٠٤٨٨	**٠٤٨٥	٣
**٠٨٤٤	**٠٥٨٧	٢٤	**٠٥٣٤	**٠٤٢٥	١٤	**٠٤٨٢	**٠٧٣٥	٤
**٠٨٣٠	**٠٧١٢	٢٥	**٠٧٤٧	**٠٣٠٦	١٥	**٠٣٤٣	**٠٧٤٦	٥
**٠٤٢٩	**٠٥١٠	٢٦	**٠٦٢١	**٠٤٦٤	١٦	**٠٤٥٥	**٠٣٩٦	٦
*٠٢٣٨	**٠٤٩٣	٢٧	**٠٦١٩	**٠٥٥١	١٧	**٠٥٦٢	*٠٢٤٣	٧
**٠٥٤٧	**٠٦٣٥	٢٨	**٠٦٠٥	**٠٦٢٧	١٨	**٠٦٥٧	**٠٤٩١	٨
**٠٦٤٩	**٠٦٠٧	٢٩	**٠٦٣٠	**٠٦٠٠	١٩	**٠٦١٧	**٠٥٢٩	٩
	**٠٦٢٦		**٠٦٣٤	**٠٤٠٠	٢٠	**٠٤٢٧		١٠

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات التحليل

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

وتجدر الإشارة أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائية،

ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

الفصل الرابع تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات

٤-١ تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

٤-٢ اختبار الفرضيات

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، وسوف يتم البدء بتقديم وصفاً تفصيلياً لخصائص عينة الدراسة الديموغرافية والجدول رقم (٤) يبين تحليل الخصائص الديموغرافية جدول (٤) خصائص الديموغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية (%)
العمر بالسنوات	اقل من ٣٠ سنة	٤	٥.٣
	من ٣٠ سنة إلى اقل من ٤٠	٢٩	٣٨.٧
	من ٤٠ سنة إلى اقل من ٥٠	٣٠	٤٠.٠
	من ٥٠ فأكثر	١٢	١٦.٠
المجموع		٧٥	١٠٠.٠
المؤهل العلمي	دبلوم	٤	٥.٣
	بكالوريوس	٤٥	٦٠.٠
	دبلوم عالي	٧	٩.٣
	ماجستير	١٨	٢٤.٠
	دكتوراه	١	١.٣
المجموع		٧٥	١٠٠.٠
الخبرة العملية	اقل من ٥ سنوات	٣	٤.٠
	من ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات	١٨	٢٤.٠
	من ١٠ إلى اقل من ١٥	٢٥	٣٣.٣
	من ١٥ سنة فأكثر	٢٩	٣٨.٧
المجموع		٧٥	١٠٠.٠
التخصص العلمي	محاسبة	٦٩	٩٢.٠
	إدارة أعمال	٦	٨.٠
المجموع		٧٥	١٠٠.٠
الشهادات المهنية	JCPA	٧٥	١٠٠.٠
	ACPA	٢	٢.٧
	CPA	٦	٨.٠
	CIA	٤	٥.٣
	أخرى	١	١.٣
	المجموع		٧٥

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات التحليل

يبين من الجدول اعلاه ان نسبة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كانت كمايلي :

إن نسبة ٤٠% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة وهي النسبة الأعلى ما بين النسب في حين إن أقل النسب هي التي تتراوح أعمارهم أقل من ٣٠ سنة حيث حصلت على نسبة ٥.٣% من عينة الدراسة ، وإن معظم عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس حيث يشكلون نسبة ٦٠% وهي الأعلى في حين وان حملة درجة دكتوراه يشكلون نسبة ١.٣% وهي ادني نسبة من أفراد العينة، وهذا يدل على ان عينة الدراسة يمتلكون مؤهلات علمية تؤهلهم في الاجابة على أسئلة الدراسة بموضوعة لما يمتلكونه من نضوج فكري ، و إن معظم عينة الدراسة ممن يمتلكون خبره في مجال التدقيق حيث حصلت الخبرة من (١٥ سنة فأكثر) على أعلى نسبة حيث يشكلون نسبة ٣٨.٧% من مدققي الحسابات وهذا يعني إن غالبية أفراد العينة هم يمتلكون خبرة عالية مما تأهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان ،وفي حين حصلت الخبرة أقل من ٥ سنوات على أدنى نسبة حيث يشكلون نسبة ٤%، كما إن نسبة ٩٢% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة بينما نسبة ٨% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال ولا توجد تخصصات أخرى، وان دل هذا على شي فأنة يدل على حرص و اهتمام مكاتب التدقيق باستقطاب خريجي قسم المحاسبة أكثر من باقي التخصصات وهذا امرأ طبيعياً، وهذا يعني ايضاً الثقة والدقة في إجاباتهم لما يمتلكونه هؤلاء الخريجين من الخبرة التي اكتسبوها جراء تخصصهم العلمي في علم المحاسبة، كما ان الجدول يبين أن نسبة ١٠٠% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة محاسب القانوني الأردني في حين إن نسبة ١.٣% ممن يحملون شهادات أخرى وهذا يدل على تمتع أفراد عينة الدراسة بخلفية مهنية عالية .

عرض نتائج الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على التخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين والإشراف عليهم.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري للفقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية التدقيق الإشراف على المساعدين والجدول رقم (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين و الإشراف عليهم

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
١	يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بكفاءة	٤.٣٧	.٦٣٢	١	عالي
٢	يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بفاعلية	٤.٣٣	.٦٦٤	٢	عالي
١٠	يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني إلى تخفيض عدد المساعدين الذين سيتم الاستعانة بهم في مهمة التدقيق	٤.٢٠	.٧٥٣	٣	عالي
١٥	استخدام التدقيق الالكتروني يساعد المحاسب القانوني في الإشراف الكافي على المساعدين على نحو ملائم	٤.١٦	١.٠٠١	٤	عالي
٣	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على معلومات كافية عن نشاط العمل وعن نوعية البيانات المستخدمة بوقت اقصر	٤.١٣	.٧٧٧	٥	عالي
٦	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تصميم إستراتيجية التدقيق العامة وبرامج التدقيق التفصيلي	٤.١٢	.٧٥٣	٦	عالي
٧	يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني في تقدير مخاطر الأهمية النسبية (المادية) بوقت اقصر	٤.١٢	.٦٧٧	٦	عالي
٨	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على مراقبة الخطط الموضوعية وإمكانية تعديلها أثناء التنفيذ	٤.١١	.٨٦٣	٨	عالي
٤	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية بوقت اقصر	٤.٠٩	.٦٨١	٩	عالي
١٣	يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في التأكد من إن أداء المساعدين يحقق أهداف التدقيق من خلال تقييم وتحليل أدائهم اليومي	٤.٠٥	.٨٦٨	١٠	عالي
١٤	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني في التحقق من إن الأعمال المناطة إلى المساعدين هم قادرين على انجازها بكفاءة	٤.٠٥	.٨٦٨	١٠	عالي
٩	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في اختيار المساعدين وفريق العمل الملائم للقيام بمهمة التدقيق الالكتروني	٣.٩٦	.٦٨٧	١٢	عالي
١١	يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني إلى الاستعانة بمساعدين من خارج المكتب	٣.٨١	.٨٠٠	١٣	عالي
٥	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تحقيق الأهداف المخطط لها	٣.٦٧	.٩٢٠	١٤	متوسط
١٢	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على توزيع المهام على المساعدين بصورة أفضل	٣.٥٩	.٩١٧	١٥	متوسط
	الفرضية الفرعية الأولى ككل	٤.٠٥	٠.٤٢٤		عالي

يبين الجدول اعلاه ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٥٩-٤.٣٧)، حيث نلاحظ إن آراء أفراد العينة ترى إن استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على تخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين الإشراف عليهم ، حيث بلغ

المتوسط الحسابي لل فقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٤.٠٥) وانحراف معياري (٠.٤٢٤)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بكفاءة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٧) وانحراف معياري (٠.٦٣٢)، الأمر الذي يشير إن مستوى تأثير لهذه الفقرة كان تأثير عالي ، بينما جاءت الفقرة رقم (١٢) ونصها " يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على توزيع المهام على المساعدين بصورة أفضل" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٥٩) وانحراف معياري (٠.٩١٧)، الأمر الذي يشير إن مستوى تأثير لهذه الفقرة كان متوسط، ويوعز الباحث الى سبب ذلك ان اغلب المحاسبين القانونيين لا يستخدمون هذه التقنية في توزيع المهام على المساعدين .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

الرقم	فقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
١٦	يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية بسرعة اكبر	٤.٣٣	.٧٧٧	١	عالي
٢٠	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها بسرعة اكبر	٤.٢٣	.٨٤٧	٢	عالي
٢١	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على فحص نظام الرقابة الداخلية بموضوعية	٤.١٣	.٨٩٠	٣	عالي
١٩	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على تحديد نوعية وتوقيت الاختبارات اللازمة	٤.١٢	.٨٦٩	٤	عالي
١٨	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على تقدير خطر الرقابة بكفاءة	٤.٠٩	.٥٥٠	٥	عالي
٢٢	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على اكتشاف المخاطر في نظام الرقابة الداخلية بسرعة اكبر	٤.٠٨	.٧٨٤	٦	عالي
١٧	يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية بسرعة اكبر	٤.٠٥	.٧٣٣	٧	عالي
٢٣	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أفضل	٣.٦٠	.٩١٥	٨	متوسط
	الفرضية الفرعية الثالثة ككل	٤.٠٨	.٥٠٠		عالي

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٤.٣٣-٣.٦٠)، حيث أن أفراد العينة ترى إن استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٤.٠٨). حيث جاءت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية بسرعة اكبر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٣) وانحراف معياري (٠.٧٧٧)، الأمر الذي يشير أن مستوى تأثير لهذه الفقرة كان عالي، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٣) ونصها "يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أفضل" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٠)، وانحراف معياري (٠.٩١٥) الأمر الذي يشير ان مستوى تأثير لهذه الفقرة

كان متوسط ، ويوعز الباحث سبب ذلك يعود الى ان اغلب المحاسبين القانونيين يركزون على التدقيق الالكتروني في التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية أكثر تركيزهم على جمع المعلومات عن النظام .

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة باثر استخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
٢٧	يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني في زيادة كفاية أدلة الإثبات من خلال القدرة على فحص اكبر عدد من مفردات العمليات المالية	٤.٣٧	٠.٦٥٣	١	عالي
٢٤	يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني إلى حصول المحاسب القانوني على أدلة جديدة لم تكن موجودة في ظل التدقيق اليدوي	٤.٠٨	٠.٩٢٦	٢	عالي
٢٩	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات الأكثر مصداقية	٤.٠٣	١.٠٧٨	٣	عالي
٢٨	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات في الوقت المناسب	٤.٠١	٠.٩٣٧	٤	عالي
٢٦	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات ذات العلاقة المباشرة بالبند المراد تدقيقه	٣.٩٩	٠.٧٤٤	٥	عالي
٢٥	يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على تقليل كلفة الحصول على أدلة الإثبات	٣.٩٧	٠.٨٢٢	٦	عالي
	الفرضية الثالثة	٤.٠٨	٠.٥٢٥		عالي

يبين الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات

الحسابية ما بين (٣.٩٩-٤.٣٧)، حيث يرى أفراد العينة إن استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على

أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٤.٠٨).

حيث جاءت الفقرة رقم (٢٧) والتي تنص على " يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني في زيادة كفاية أدلة الإثبات من خلال القدرة على فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٧) ، وانحراف معياري (٠.٦٥٣) ، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٥) ونصها " يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على تقليل كلفة الحصول على أدلة الإثبات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٩٧) ، وانحراف معياري (٠.٨٢٢)، الأمر الذي يشير إن مستوى تأثير كان عالي لجميع الفقرات مما يدل على اتفاق عينة الدراسة في أرائهم .

اختبار الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط عملية التدقيق و الإشراف على المساعدين.

لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية الأولى ، حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "t" للفرضية الفرعية الأولى

النتيجة الفرضية	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
رفض الفرضية	٠.٠٠٠	٧٤	٢١.٤٩٣	.٤٢٤	٤.٠٥	٧٥	الفرضية الفرعية الأولى

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسط

الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (٢١.٤٩٣) وبدلالة إحصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية ونصها "لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين والإشراف عليهم"، وقبول الفرضية البديلة "يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط عملية التدقيق واختيار المساعدين والإشراف عليهم". واتفقت الدراسة مع دراسة (المطارنة، ٢٠١١).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

لاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية ثانية، حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (٩).

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "t" للفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
رفض الفرضية	٠.٠٠٠	٧٤	١٨.٦٩٦	٠.٥٠٠	٤.٠٨	٧٥	الفرضية الفرعية الثانية

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (١٨.٦٩٦) وبدلالة إحصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية ونصها "لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية"، وقبول الفرضية البديلة "يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية".

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها.

لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية الثالثة ، حيث تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "t" للفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
رفض الفرضية	٠.٠٠٠	٧٤	١٧.٧٣٨	٠.٥٢٥	٤.٠٨	٧٥	الفرضية الفرعية الثالثة

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a=0.05$) بين المتوسط

الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (١٧.٧٣٨) وبدلالة إحصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية ونصها "لا يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها"، وقبول الفرضية البديلة "يوجد اثر لاستخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها، وقد اختلفت الدراسة مع دراسة (حمدونة وحمدان، ٢٠٠٨).

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

١-٥ النتائج

٢-٥ التوصيات

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة وفيما يلي تفصيل بذلك :

١-٥ النتائج

- ١- لقد تبين لنا من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات بان (استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على عملية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية)، حيث كلما كان المحاسب القانوني يستخدم تكنولوجيا المعلومات في عملة لفحص وتقييم الرقابة الداخلية كلما تمكن من التحقق من كفاءة الرقابة بسرعة اكبر عما كان عليه لو استخدم الأساليب التقليدية في عملية فحص نظام الرقابة، كما إن استخدام هذه التكنولوجيا في عملية التدقيق توفر للمدقق جهد ووقت
- ٢- لقد تبين من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات بان (استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على التخطيط لعملية التدقيق واختيار المساعدين الإشراف عليهم)، حيث إن استخدام المحاسب القانوني لتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لها اثر ايجابي وفعال حيث أنها تساعده في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بكفاءة كما أنها تختصر الوقت والجهد الذي يبذله المحاسب القانوني خلال عملة ، كما ولها اثر ملموس في اختيار المساعدين والإشراف عليهم حيث أنها تساعده في تخفيض عدد المساعدين الذين سيتم الاستعانة بهم في مهمة التدقيق وبالتالي يمكن السيطرة على المساعدين وتتبع أعمالهم بشكل أكفاء عما لو كان هناك عدد كبير منهم .
- ٣- لقد تبين لنا من خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات بان (استخدام التدقيق الالكتروني له اثر على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها)ومن المعروف بان أدلة الإثبات هي العمود الفقري لعملية التدقيق فان المحاسب القانوني يسعى جاهداً لحصوله على أدلة إثبات كفاية تدعم رأيه في القوائم المالية ،لذا فان كلما استخدم المحاسب القانوني التكنولوجيا في عملية جمع الأدلة كلما حصل على أدلة كفاية تدعم رأيه في حكمة على سلامة القوائم المالية وهذا ما تم التوصل إليه من خلال اختبار الفرضية الثالثة من هذا البحث حيث كان لاستخدام التدقيق الالكتروني اثر من وجهة نظر المحاسب القانونيين في كفاية الأدلة .

٢-٥ التوصيات

- بناءً على نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث ، فإن الباحث يوصي بالآتي:
١. ضرورة استخدام التدقيق الإلكتروني من قبل باقي مكاتب التدقيق لما له من مميزات وخصائص مهمة في رفع كفاءة عمل مكاتب التدقيق .
 - ٢ - توجيه المحاسبين القانونيين بضرورة استخدام التدقيق الإلكتروني في جمع المعلومات الخاصة عن نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأه قيد التدقيق لما يحقق لهم الدقة في الحكم على مدى الاعتماد على النظام .
 - ٣-إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بالتدقيق الإلكتروني مثل "اثر كفاءة وفاعلية إجراءات التدقيق الإلكتروني على تقرير المحاسب القانوني"

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم ، هشام زغلول (٢٠٠٥) "نحو منظور جديد لادلة الإثبات يتلاءم ومراجعة أنشطة التجارة الالكترونية" /مجلة الرقابة المالية /كانون الأول ، عدد٤٧ ، ص٢٣_٣٣ .
- إبراهيم ، هشام زغلول (٢٠٠٤) " دور مراقبي الحسابات تجاه تحديات المراجعة في بيئة التجارة الالكترونية" مجلة الرقابة المالية /كانون الأول عدد٤٥، ص ٢٢_٣٢ .
- بربر، احمد(٢٠١٤) جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوه التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح /الجزائر.
- بن صالح، عبد الله سليمان، (٢٠١٤)، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي الأول (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح)، المنعقد خلال الفترة ١٦/١٧/١٧ ابريل /٢٠١٤ بغداد، العراق، ص ٤٠-١ .
- جمعة ، احمد حلمي (٢٠٠٩) تطوير معايير التدقيق والتاكد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ،(ط١)، عمان :دار صفاء للنشر .
- جمعة ، احمد حلمي (٢٠١٢) علم تدقيق الحسابات ،(ط٦)، عمان : دار وائل للنشر .
- جمعة، احمد حلمي، (٢٠١٥)، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، (ط٢)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- حجازي ،وجدي حامد (٢٠١٠) اصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي الإسكندرية: دار التعليم الجامعي .
- حجازي ،وجدي حامد (٢٠١٠) معايير الدولية للمراجعة شرح وتحليل ،الإسكندرية:دار التعليم الجامعي .
- ابو زيد،محمدخير سليم (٢٠١٠)التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- الحدرب ، زهير(٢٠١٠)علم تدقيق الحسابات ،(ط١)، عمان: دار البداية للنشر .

حمدون، طلال وحمدان، علام (٢٠٠٨)، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين وأثره ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد ١٦، العدد الأول، ص ٩١٣-٩٥٨.

دحوح، حسين احمد، والقاضي، حسين يوسف، (٢٠٠٩)، مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، (ط١)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

دهمش، نعيم وابو زر عفاف اسحق /الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات /المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الاردنية /تحت شعار (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (٢٠٠٥/٤/٢٨/٢٧) عمان الاردن، ص ١_٢٥.

الدوري ، عمر علي كامل (٢٠١٠) دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع ،مجلة المنصور، عدد ١٤ خاص الجزء الاول،العراق ، ص ١٢٣ _ ١٣٨.

ذنيبات، علي عبد القادر، (٢٠١٥)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، (ط٥)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

الذبية، زياد عبد الحليم والرمحي، نضال محمود والجعيدي، عمر عيد، (٢٠١١)، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق،(ط١) ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

الزبيدي، فراس خضير (٢٠١٤)العوامل المؤثرة في جودة اعمال التدقيق من وجهة نظر مراقبي الحسابات العراقيين ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد ٣، عدد٧، ص ٥٠-٦٣.

السعدي، إبراهيم خليل (٢٠١٠)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الأردن (دراسة ميدانية)، مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد الخمسون، العدد الأول، ص ٥٣-٨٣.

الطميزي ،مطر (٢٠١٠)تدقيق الحسابات النظري والتطبيقي ،دار التقدم للطباعة

سمور ،نبيل ابراهيم (٢٠١٤)،دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق "دراسة

ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السلامية،فلسطين.

الشحنة، رزق أبو زيد، (٢٠١٥)، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير الدولية: الإطار النظري، (ط١)، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

الشنطي، أيمن محمد نمر، (٢٠١١)، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد ٢، العدد ٢٧، ص ٣٢٥-٣٥٤.

الشياب، محمود محمد محمود (٢٠١١) تقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مكاتب التدقيق الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الصباغ، احمد عبد المولى والعشماوي، كامل السيد احمد واحمد، عادل عبد الرحمن (٢٠٠٨) أساسيات المراجعة ومعاييرها، مصر .

صرخو، حبيب علي عبد الله (٢٠٠٩) العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية للتدقيق في ظل بيئة التكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

طاهر، كبرى محمد وتركي، حاتم رشيد (٢٠١٣) متطلبات الرقابة الداخلية في ظل حكومة الكترونية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٩، عدد ٢٨٨ العراق، ص ٢٦٧-٢٨٧.

عبد الله، خالد امين (٢٠١٢)، علم تدقيق الحسابات، (ط٦) دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
عبد الطيف، حسام (٢٠١٥) إدارة الإرباح المحاسبية وتجميل صورة الدخل في ظل ممارسة المحاسبية الإبداعية، مجلة المحاسب القانوني، العدد ١٠٣ - ١٠٤ كانون الثاني، ص ٢٢-٢٦.

عبيد، عفاف جمعة ناصر (٢٠١٣) أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على عدالة القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العبيدي، فاطمة ناجي، (٢٠١٢) مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

العروذ، شاهر، والختاتنة، وحيد، والشرفاء امجد، (٢٠١١)، تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد ٧٨، ص ١-٢٨.

علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٤) ، أصول المراجع الخارجية الحديثة وفقاً للمعايير المصرية والدولية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

عميرة، ابراهيم احمد علي (٢٠١٢) اثر هيكلية اجراءات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

العمرى، احمد وسويدان، ميشيل وحميدات، محمد (٢٠٠٥)، تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن والعوامل المحددة لها: دراسة ميدانية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة ال البيت ص ٢٦١-٢٩٧.

غباين، عليا غالب عبد الله (٢٠١٢) أثر استخدام تقنيات التدقيق المتزامنة في تحسين جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

فتاح، ابتهسام احمد ومحمد، رجاء جاسم (٢٠١٢) تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركات العامة لصناعة البطاريات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد ٧ عدد ٢، فصل الثالث، العراق، ص ٢٣٤-٢٥٢.

القباني، ثناء علي، (٢٠٠٨)، مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونيًا، الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع.

كاظم، حاتم كاظم ورزاق، صادق رزاق (٢٠١٢) دور المحاسب القانوني في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٨، إصدار ٣٣، ص ١١٥-١٣٨.

الكفراوي، عوف محمود (٢٠١٠)، تطوير الرقابة المالية تبعا للنظام المالي، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

كمال، قحطان طارق يوسف ويعقوب، فيحاء عبد الله (٢٠١٣) مسؤولية مراقب الحسابات بالتحقق عن نتيجة النشاط في ضوء استمرارية شركات المقاوله العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد ٨ عدد ٢، فصل الثالث، العراق، ص ٨٦_١١٩.

الماجد، بوركايب محمد عبد (٢٠١٥) متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على ضوء المعايير الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد ١، عدد ١٢، ص ٢٦١-٢٨٤.

مازون، محمد أمين (٢٠١١) التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

المحارمه، احمد محمد بدر (٢٠١٢) خصائص المحاسب القانوني الاردني في بيئة تدقيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

محمد، الفيومي محمد والدميري، علاء الدين محمد و شتيوي، ايمن احمد احمد (٢٠٠٦) دراسات متقدمة في المراجعة، الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث.

محمد، سفير و إسماعيل، رزقي (٢٠١٣)، مسؤولية ودور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول (واقع وأفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي ٥ و٦/٥/٢٠١٣، ص١-١١.

محمد، سمير كامل وراشد، محمد ابراهيم (٢٠١٣) دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر .

محمود، رأفت سلامة وكلبونة، احمد يوسف وزريقات، عمر محمد (٢٠١١)، علم تدقيق الحسابات (العملي)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

محمود، رأفت سلامة وكلبونة، احمد يوسف وزريقات، عمر محمد (٢٠١١)، علم تدقيق الحسابات (النظري)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مسعد، محمد فاضل والخطيب، خالد راغب، (٢٠٠٩)، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، (ط١)، عمان: دار كنوز.

مسودة، سناء نظمي سعد، (٢٠١١)، تطوير إستراتيجية تدقيق القوائم المالية في ظل الاستجابة لتقييم مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال ومخاطر تكنولوجيا المعلومات المحيطة في مهنة التدقيق، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٨، ص١٣١-١٦٦. العراق.

مطارنة، غسان فلاح، (٢٠١١)، مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (٣٠٠) في ظل التدقيق الإلكتروني (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، (٣٣)، العدد ٢ لسنة ٢٨-٩.

مطارنة، غسان فلاح (٢٠١٣)، المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر، (ط١)، عمان: دار زمزم للنشر والتوزيع.

المطيري، فيصل دبيان عوض (٢٠١٣) أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

المعموري، علي محمد ثجيل (٢٠٠٦) التخطيط الشامل لعملية التدقيق (منظور إبداعي باستخدام أسلوب pert مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (٨) العدد ١، ص ١٣٨-١٦٨.

المنصور، محمد، حولي، (٢٠١١)، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي يومي ١٤ و١٣ ديسمبر، المنعقد في الجزائر. ص ١-١٩.

مهدي، ثامر محمد، (٢٠١٠) اثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية مجلد ١٢ عدد ٤ ص ١٧٥-١٩٠.

النجداوي، أكرم والقضاة، ليث، (٢٠١١)، الاتجاهات الحديثة في علم تدقيق الحسابات الجزء الأول، (ط١)، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.

نخال، أيمن محمد صبري شعبان، (٢٠١٠)، مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

نظمي، إيهاب والعزب، هاني، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات الإجراءات، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نظمي، إيهاب والعزب، هاني، (٢٠١٢)، تدقيق الحسابات الإطار النظري، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نور، احمد محمد وعبيد، حسين احمد وشحاتة، شحاتة السيد، (٢٠٠٧)، دراسة متقدمة في الحسابات، الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع.

نوري، بتول محمد، والحايك، احمد فيصل، والمشهداني، عمر اقبال توفيق (٢٠١٣) انعكاسات عملية التجارة الالكترونية على هيكل الرقابة الداخلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد ٨، العدد ٢٢، الفصل الاول، العراق. ص ٧٤_١٠٠.

الهيئي، صلاح الدين حسن(٢٠٠٤)الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ص ٢٢٣.

وردات، خلف عبد الله (٢٠١٤) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، (ط١)، عمان: دار الوراق للنشر.
يعقوب، اغمين (٢٠١٢) اثر المعالجة الآلية للبيانات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح /الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Abu-Musa, A. (٢٠٠٨), "Information technology and its implications for internal auditing "An empirical study of Saudi organizations, Department of Accounting and MIS, of College Industrial Management, King Fahd University of Petroleum and Minerals, **Managerial Audit Journal**, Vol, ٤, No, ٢, PP: ٤٣٨-٤٦٦.
- Adeyemi, Semiu, Babatunde, Ajape, Kayode Mohammed, Mathias Gboyega Ogundeji, Oladipupo, Muhrtala Tijani, (٢٠١٤). Audit Technology Tools and Business Process Assurance: Assessment of Auditors' Perspective in Nigeria, **Universal Journal of Industrial and Business Management** , Vol, ٢, No, (٤), p: ٩٣-١٠٢.
- Ahmi, Aidi and Kent, Simon .(٢٠١٣), The Utilization of Generalized Audit Software (GAS) by External Auditors, **Managerial Auditing Journal** .٢٨ (٢).
- Al-Jabari, T. (٢٠٠٤), The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan, Master Degree, Amman Arab University for Graduate Studies, **Faculty of Managerial and Financial Graduate Studies**, Amman, Jordan.
- Arens, A.A., Elder, R. J., and Beasley, M. S. (٢٠١٣). **Auditing and Assurance Services, An integrated approach**. USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Janvrin, Diane, James Biertaer, and D. Joran Lowe, (٢٠٠٨)" An Examination of audit information technology use and perceived Importance", **Accounting Horizons**, Vol.٢٢, No.١. pp: ١-٢١.

- Khaddash, H. Nawas, R. and Ramadan, A (٢٠١٣) "Factors affecting the quality of Auditing: The Case of Jordanian Commercial Banks" **International Journal of Business and Social Science** International Journal of Business and Social Science Vol. ٤ No. ١١; ٢٠٦_٢٢٢.
- Moorthy, M.m., Mohamed, A., Gopalon, M., and Sun, (٢٠١١). The Impact of Information technology on internal auditing African. **Journal of Business Management**, ٥(٩):٣٥٢٣_٣٥٣٩.
- Okab, Reem, (٢٠١٣) The importance of Professional Specialty of External Auditor in Accounting Information Systems for providing Auditing Services in Information Technology Environment: A field Study in the Jordanian Banks, **European Journal of Business and Management**, Vol. ٥, No. ٧, pp: ٢٠٧-٢٢٠.
- Okab, Reem, (٢٠١٣) Electronic Audit Role in Achieving Competitive Advantages and Support the Strategy of the External Audit in Auditing Offices in the Hashemite Kingdom of Jordan, **International Business Research**; Vol. ٦, No. ٦, pp: ١٨١-١٩٥ Published by Canadian Center of Science and Education.
- Sekaran, Uma (٢٠٠٦), **Research Methods for business: A skill-Building Approach**, (٤thed). New York: John Wiley and Sons Inc.
- Shaat, M. (٢٠١٣), "The Impact of E-Commerce on the External Auditor Work, **Master thesis non published in Accounting and Finance**, Islamic University of Gaza.
- Zakari, Mohamed Abulgaseem (٢٠١٣) " Does Audit Evidence Type Effects on Quality of Auditor' sOpinion" **International Conference" Financial Distress: Corporate Governance and Financial Reporting Issues "Rom(Italy) octorr ١٧_١٨.**

الملاحق

ملحق رقم (١)

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة



احيي المحاسب القانوني الفاضل.....المحترم

تحية طيبة وبعد ، ، ،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

"اثر استخدام التدقيق الالكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني "

حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام التدقيق الإلكتروني على أداء العمل الميداني للمحاسب القانوني الأردني، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة آل البيت، المرفق: الأردن.

مع فائق الشكر والتقدير والاحترام

الباحث

القسم الأول / معلومات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) في الفراغ بما يناسب إجاباتكم

١-العمر بالسنوات

من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠
٥٠ فأكثر

أقل من ٣٠ سنة
من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠

٢- المؤهل العلمي

بكالوريوس
ماجستير
دكتوراه

دبلوم
دبلوم عالي

٣- الخبرة العملية بالسنوات:

من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
١٥ سنة فأكثر

أقل من ٥ سنوات
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة

٤- التخصص العلمي

إدارة أعمال
تمويل ومصارف

محاسبة
اقتصاد
أخرى (اذكرها)

٥- الشهادات المهنية في مجال التدقيق

ACPA

JCPA

CIA

CPA

أخرى (اذكرها)

الفرضية الأولى /اثر استخدام التدقيق الالكتروني على تخطيط لعملية التدقيق و اختيار
المساعدين والإشراف عليهم

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بكفاءة	١
					يساهم استخدام التدقيق الالكتروني في عملية التخطيط وانجاز التدقيق بفاعلية	٢
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على معلومات كافية عن نشاط العميل وعن نوعية البيانات المستخدمة بوقت اقصر	٣
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية بوقت اقصر	٤
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تحقيق الأهداف المخطط لها	٥
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في تصميم إستراتيجية التدقيق العامة وبرامج التدقيق التفصيلي	٦
					يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني في تقدير مخاطر الأهمية النسبية (المادية) بوقت اقصر	٧
					يساعد التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على مراقبة الخطط الموضوعية وإمكانية تعديلها أثناء التنفيذ	٨
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في اختيار المساعدين وفريق العمل الملانم للقيام بمهمة التدقيق الالكتروني	٩
					يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني إلى تخفيض عدد المساعدين الذين سيتم الاستعانة بهم في مهمة التدقيق	١٠
					يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني إلى الاستعانة بمساعدين من خارج المكتب	١١
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على توزيع المهام على المساعدين بصورة أفضل	١٢

					يساهم استخدام التدقيق الإلكتروني في التأكد من إن أداء المساعدين يحقق أهداف التدقيق من خلال تقييم وتحليل أدائهم اليومي	١٣
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني في التحقق من إن الأعمال المنبأة إلى المساعدين هم قادرين على إنجازها بكفاءة	١٤
					استخدام التدقيق الإلكتروني يساعد المحاسب القانوني في الإشراف الكافي على المساعدين على نحو ملائم	١٥

الفرضية الثانية/اثر استخدام التدقيق الإلكتروني على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					يساهم استخدام التدقيق الإلكتروني في التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية بسرعة أكبر	١٦
					يساهم استخدام التدقيق الإلكتروني في التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية بسرعة أكبر	١٧
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على تقدير خطر الرقابة بكفاءة	١٨
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على تحديد نوعية وتوقيت الاختبارات اللازمة	١٩
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على فهم بيئة الرقابة الداخلية وإجراءاتها بسرعة أكبر	٢٠
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على فحص نظام الرقابة الداخلية بموضوعية	٢١
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على اكتشاف المخاطر في نظام الرقابة الداخلية بسرعة أكبر	٢٢
					يساعد استخدام التدقيق الإلكتروني المحاسب القانوني على جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أفضل	٢٣

الفرضية الثالثة/ اثر استخدام التدقيق الالكتروني على أدلة الإثبات من حيث الكفاية ووقت الحصول عليها

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني الى حصول المحاسب القانوني على أدلة جديدة لم تكن موجودة في ظل التدقيق اليدوي	٢٤
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني على تقليل كلفة الحصول على أدلة الإثبات	٢٥
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات ذات العلاقة المباشرة بالبند المراد تدقيقه	٢٦
					يؤدي استخدام التدقيق الالكتروني في زيادة كفاية أدلة الإثبات من خلال القدرة على فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية	٢٧
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات في الوقت المناسب	٢٨
					يساعد استخدام التدقيق الالكتروني المحاسب القانوني في الحصول على أدلة الإثبات الأكثر مصداقية	٢٩

ملحق رقم (٢)
أسماء محكمي الاستبانة

الرقم	البيات	الجامعة
١	ا.د. محمد الرحاحلة	جامعة ال البيت
٢	ا.د. إبراهيم بطانية	جامعة ال البيت
٣	ا.د. غسان مطارنة	جامعة ال البيت
٤	د. عبد الرحمن الدلابيح	جامعة ال البيت
٥	د. عودة بن احمد	جامعة ال البيت
٦	د. محمد الحذب	جامعة ال البيت
٧	د. نوفان عليمات	جامعة ال البيت
٨	د. مهند نزال	جامعة ال البيت
٩	ا.د. ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
١٠	ا.د. محمد قاقيش	جامعة اليرموك
١١	ا.د. تركي الحمود	جامعة اليرموك
١٢	ا.د. وليد زكريا صيام	جامعة الهاشمية
١٣	د. إبراهيم منصور	جامعة الهاشمية
١٤	د. فادي الشيباب	جامعة الهاشمية
١٥	د. سناء مسودة	جامعة جدارا
١٦	د. علي خلف الركابي	جامعة المستنصرية / العراق

ملحق رقم (٣)

كتاب تسهيل المهمة



جامعة آل البيت
Al al-BAYT UNIVERSITY

قسم المحاسبة

كلية ادارة المال والاعمال

الموافق 2015/1/5

لن يهمه الامر

تحية طيبة، وبعد..-

ارجو التفضل بتسهيل مهمه طالب الدراسات العليا عبد الرزاق عوفي جبر ورقمه الجامعي

1320504001 وذلك لاستكمال بحثه الموسوم :

اثر استخدام التدقيق الالكتروني على اداء العمل الميداني لمحاسب القانوني الاردني

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

رئيس قسم المحاسبة

د. سيف عبيد الشبيل



